الموسم الثاني
للانصات المركزي

اجتماع الرئاسات.. بحث تنفيذ البرنامج الحكومي وتلبيته تطلعات المواطنين

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الاحد
2023/02/05
No. : 7757

اوضاع العراق والاقليم ..رؤية امنية

لعقود الاضطراب أثر على الحاضر والتحديات

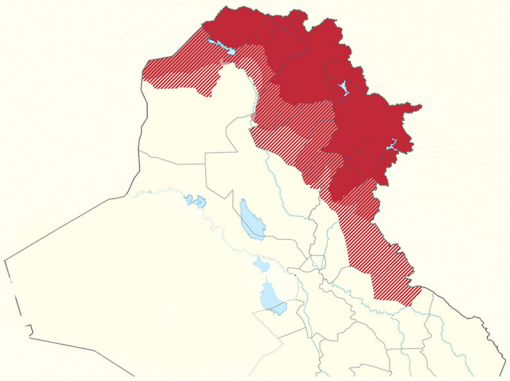

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- فريق الدفاع: جميع الدعاوى حسمت لصالح رئيس الاتحاد الوطني
- الرئيس بافل:مع انتخابات نزيهة بعد تعديل القانون وتنقيح سجل الناخبين
- مع اتفاق دستوري شامل طويل الأمد بين بغداد واربيل
- بجهود الاتحاد الوطني.. إعادة منازل الى أصحابها الكورد في خورماتو
- شروط الاتحاد الوطني تضمن اجراء انتخابات نزيهة وشفافة
- اجتماع الرئاسات يبحث تنفيذ البرنامج الحكومي وتلبيته تطلعات المواطنين
- ضرورة تنشيط التنسيق المشترك بين الداخلية والعدل
- الكاردينال ساكو يثمن دعم الرئيس رشيد للمكون المسيحي
- رئيس الجمهورية :العراق والسعودية من الركائز الأساسية لاستقرار المنطقة
- العراق واقليم كوردستان ...رؤية اممية
- بايدن يؤكد للسوداني التزام امريكا باستقرار العراق واتفاقيةالاطار
- واشنطن ترحب بالتزام العراق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- الدولار، وهروبه بين القانون والاقتصاد
- مؤشرات تحذير لما قد تشهده العراق مستقبلا
- بين رغبة السوداني ورفض حلفاء إيران.. ما مصير قوات أمريكا بالعراق؟
- ساطع راجي: حصيلة البرلمان

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- بدء العدّ العكسي للانتخابات والغرب يصرح: لا نريد إردوغان
- من سينافس إردوغان على رئاسة تركيا؟
- محاولة أردوغان اليائسة ليصبح أتاتورك الجديد

المرصد السوري و الملف الكردي

- عبدي: تركيا تريد شن الهجوم قبل الانتخابات و المعركة ضد داعش في خطر
- فتح الله حسيني: خارطة روجآفا أصبحت واقعاً.. ولا بديل من التفاوض معها
- تشكيك بالدور الأميركي في الحوار الكردي السوري

المـرصد الايراني

- ماذا بعد "موت" المفاوضات مع إيران؟
- حسن نافعة: النتائج المحتملة لفشل مفاوضات فيينا
- إيليا ج. مغناير : إسرائيل وإيران... إنها الحرب المفتوحة المنضبطة

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- تصادم الهويات في الشرق الاوسط
- المراجعات السياسيّة
- حرب روسيا و«الناتو»

العدد: 7757... 2023-02-05

فريق الدفاع: جميع الدعاوى حسمت لصالح رئيس الاتحاد الوطني

أعلن فريق الدفاع عن بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٣/٢/٢، أن شكاوى موكلهم ولاهور جنكي برهان حسمت لصالح الرئيس بافل.

وقال فريق الدفاع في بيان: «فيما يتعلق بشكاوى الرئيس بافل جلال طالباني ولاهور جنكي برهان، نعلن لجميع الأطراف، أن جميع الشكاوى حسمت لصالح الرئيس بافل جلال طالباني وصادقت عليها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق».

وأضاف أن «المفوضية صادقت على تعديل المنهاج الداخلي للاتحاد الوطني الكوردستاني، إذ غير المنهاج إدارة الاتحاد الوطني من نظام الرئاسة المشتركة إلى نظام الرئيس».

وأوضح أن "ما يتم تداوله من شكوى في محكمة تحقيق آسايش أربيل؛ فإنه ليس من اختصاص تلك المحكمة الموقرة، والكتاب المنشور توضيح ليس إلا وما هو بقرار المحكمة»، مؤكدا أنه "لن يتم بعد الآن اتخاذ قرار بهذا الخصوص والسبب أن الدعوى حسمت واكتسبت الدرجة القطعية".

وتابع فريق الدفاع عن الرئيس بافل جلال طالباني أن «قرار المحكمة المختصة ينص على أن لاهور جنكي ليس فقط مجردا من أي منصب في الاتحاد الوطني الكوردستاني بل هو أحد المطرودين وفقا لقرار المجلس القيادي».

المفوضية : نظام الرئاسة المشتركة في الاتحاد الوطني قد ولّى

الى ذلك أكدت دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية في مفوضية الانتخابات، الأربعاء، قانونية وشرعية قرارات الاتحاد الوطني الكوردستاني.

ووفقا لكتاب صادر من الدائرة والمرسل إلى ممثلية حكومة إقليم كوردستان في بغداد فإنه لم يعد هناك وجود لنظام الرئاسة المشتركة في الاتحاد الوطني، نظرا لأصولية تعديل المنهاج الداخلي للحزب، وتبليغ دائرة الأحزاب والمنظمات السياسية في المفوضية العليا للانتخابات بذلك رسميا.

وأشارت الدائرة إلى أن الحديث عن الرئاسة المشتركة يعود للعام ٢٠٢١ حين لم يكن المنهاج الداخلي بعد معدلا، بيد أن تعديل منهاج الاتحاد الوطني صدق وفق الكتاب المرقم ٢٢٢٦ في الـ ٢٠٢٢/١٢/١٣، وعليه يكون نظام الرئاسة المشتركة قد ولى.

PUKmedia

مع انتخابات نزيهة بعد تعديل القانون وتنقيح سجل الناخبين

حياة ومعيشة المواطنين فوق جميع الاعتبارات

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الخميس ٢٠٢٣/٢/٢ في العاصمة بغداد، الينا رومانوسكي سفيرة الولايات المتحدة الامريكية لدى العراق.

وخلال اللقاء ناقش الجانبان الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق، واكدا ضرورة معالجة المشاكل بين اربيل وبغداد.

واشار الرئيس بافل جلال طالباني الى خطوات الاتحاد الوطني الكوردستاني لانهاء الخلافات بين اربيل وبغداد، والشروع بمرحلة سياسية جديدة، وقال: ان ابناء شعبنا هم الضحية الرئيسية للخلافات ويجب انهاء هذه الاوضاع غير المرغوب فيها باسرع وقت، والتوصل الى اتفاق نهائي وحل جذري للمشاكل ومن اجل ذلك يجب ان يكون الدستور هو نقطة الفصل.

وحول الاوضاع في اقليم كوردستان ومعيشة المواطنين، قدم الرئيس بافل جلال طالباني توضيحاً للسفيرة الامريكية، وقال: هدفنا نحن توفير حياة آمنة ومستقرة لابناء شعبنا، وسنبذل

كل الجهود في سبيل ذلك، حياة ومعيشة المواطنين فوق كل اعتبار.

وعن اجراء الانتخابات في موعدها المحدد، اعلن الرئيس بافل جلال طالباني: نحن لسنا مع تاجيل الانتخابات، لكن يجب تعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين.

ضرورة إنهاء التوترات والبدء بمرحلة سياسية جديدة

*كما واستقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الخميس ٢٠٢٣/٢/٢ في العاصمة بغداد، جنين بلاسخارت، المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة الى العراق.

وقد بحث الجانبان خلال اللقاء، آخر المستجدات السياسية، المشاكل الداخلية في اقليم كوردستان ومسألة الانتخابات والخلافات بين الاقليم وبغداد، حيث أكدا ضرورة إنهاء التوترات والبدء بمرحلة سياسية جديدة.

وكانت مسألة الانتخابات في اقليم كوردستان ومواقف الأطراف السياسية حولها أحد المواضيع التي نوقشت خلال اللقاء، حيث قال الرئيس بافل جلال طالباني بهذا الصدد: «نحن وأغلبية الجهات السياسية الأخرى نؤيد إجراء انتخابات نزيهة في موعدها، ولكن يجب تعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين، وأن تنتخب المكونات ممثليها الحقيقيين وعدم استخدامهم كورقة ضغط، وتنفيذ هذه النقاط كفيل بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في موعدها المحدد».

كما شدد رئيس الاتحاد الوطني على دعم الجهود الوطنية لنجاح الحكومة الجديدة وتنفيذ برامجها من أجل تقديم الخدمات وتقوية أركان الدولة.

هدفنا إعادة وتعزيز الثقة بين القوى السياسية

وفي نفس اليوم ايضا، استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ايريك شوفالييه السفير الفرنسي لدى العراق.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات السياسية والاقتصادية في الاقليم والعراق، حيث تم التأكيد على ضرورة توحيد الجهود لتجاوز العقبات والتغلب على المشكلات.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني الى الجهود والخطوات السياسية للاتحاد الوطني الكوردستاني، بهدف بناء مستقبل آمن، وقال: «البلد يحتاج الى وحدة الصف والموقف للتغلب على المشكلات، وهدفنا إعادة وتعزيز الثقة بين القوى السياسية، لنمضي بالبلاد نحو مستقبل آمن ومستقر».

كما شدد الجانبان على تعزيز العلاقات الثنائية، حيث قال الرئيس بافل: «بما أن فرنسا شريك أساسي للاقليم والعراق، فإني أدعو الى توسيع العلاقات وفق مبدأ الحفاظ على المصالح العامة، وأن تلعبوا دورا أكثر فاعلية في تقدم وازدهار اقليم كوردستان والعراق».

حل المشكلات بما يحفظ حقوق جميع الأطراف

كما واستقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في العاصمة بغداد، مارتن بيكر السفير الألماني لدى العراق.

وجرى خلال اللقاء التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات وتوسيع التنسيق بين الجانبين، ولاسيما في المجالات الاقتصادية والثقافية، واستمرار دعم قوات بيشمركه كوردستان، في إطار تنظيم وتوحيد تلك القوات.

وفي محور آخر من اللقاء، تم بحث سبل تجاوز الخلافات بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، حيث اتفق الجانبان على ضرورة إيجاد حل مناسب للمشكلات، بما يحفظ حقوق جميع الأطراف.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني الى القرار الجريء للبرلمان الألماني بخصوص الاعتراف بالقتل الجماعي للأخوات والإخوة الازديين كجريمة إباد جماعية (جينوسايد)، حيث قال: «الاتحاد الوطني الكوردستاني يرحب بهذا القرار المهم والمصيري، ونأمل أن تحذو الدول الأخرى حذو ألمانيا بهذا الخصوص».

إبراهيم بحرالعلوم: الرئيس بافل ينتهج نفس سياسة الرئيس مام جلال

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الخميس ٢٠٢٣/٢/٢ في بغداد، إبراهيم محمد بحرالعلوم، الشخصية العراقية المعروفة.

وخلال لقاء حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي، جرى التباحث حول تعزيز التنسيق الثقافي والتعاون بين مؤسسة الرئيس جلال طالباني ومؤسسة بحرالعلوم، حيث تم التأكيد على أهمية إنجاز مشاريع مشتركة بهدف تطوير الفعاليات الثقافية وتقوية روح الوئام والتعايش المشترك بين الشعوب العراقية كافة.

من جهته أشاد إبراهيم محمد بحرالعلوم بالدور التاريخي المشهود للرئيس مام جلال، وقال: «أسرة بحرالعلوم ينظرون بتقدير بالغ الى مكانة الرئيس مام جلال والسياسة الحكيمة التي كان ينتهجها، وما يبعث على السرور أن الرئيس بافل ينتهج السياسة نفسها حاليا، ونقيم عاليا مساعيه من أجل استقرار البلد».

بدوره قدم الرئيس بافل جلال طالباني الشكر الى أسرة بحرالعلوم، التي كانت داعمة لحقوق الشعب الكوردي في مختلف المراحل، كما أدت دورا مهما في تعزيز روح الوئام والتعايش المشترك.

مع اتفاق دستوري شامل طويل الأمد بين بغداد واربيل

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان الخميس ٢٠٢٣/٢/٢ في أربيل، مع مارك برايسن ريجاردسن السفير البريطاني في العراق، وبحثا العلاقات بين الاقليم والحكومة الاتحادية والأوضاع داخل الاقليم.

وخلال اللقاء الذي حضرته روزي كيف القنصل العام البريطاني في أربيل، قال قوباد طالباني: «الخيار الأمثل بالنسبة لاقليم كوردستان وبغداد أيضا، هو التوصل الى اتفاق شامل طويل الأمد وفق مبادئ الدستور، حول الميزانية وقانون النفط والغاز والمسائل المعلقة الأخرى»، مشددا على ضرورة الاسراع في إبرام هذا الاتفاق، لأن تأخيره لا يصب في مصلحة أية جهة.

وأشار نائب رئيس الوزراء الى أن المطلب الرئيس لمواطني كوردستان هو تقديم الخدمات، «لذا فإن أولويتنا هي توفير الميزانية لإنجاز المشاريع الخدمية الضرورية».

وفي جانب آخر من الاجتماع تم التطرق الى المشكلات الداخلية في الاقليم، حيث أكد الجانبان ضرورة حلها بالحوار والتفاهم.

ننتظر تشكيل لجنة مشتركة بحضور اطراف دولية حول ملف استشهاد هاوكارجاف

وحول ملف استشهاد هاوكار جاف، قال قوباد طالباني: «دعا الاتحاد الوطني الكوردستاني منذ اليوم الأول الى تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في القضية والى الآن ننتظر تشكيل هذه اللجنة بحضور الأطراف الدولية لكي تتضح الحقائق للرأي العام كما هي».

كما بحث الجانبان مسألة الاصلاحات في صفوف قوات البيشمركه، حيث أوضح نائب رئيس الوزراء: «نحن ملتزمون بإدامة الاصلاحات ولن نسمح أن تؤثر المشكلات السياسية على مسار الاصلاحات داخل وزارة البيشمركه».

بجهود الاتحاد الوطني..
إعادة منازل الى أصحابها الكورد في خورماتو

قام أحد نواب كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي، بمنع قوة من الشرطة الاتحادية، من السكن في منازل عدد من الأسر الكوردية في قضاء خورماتو التابع لمحافظة صلاح الدين، وأعاد المنازل الى أصحابها.

وقال النائب كريم شكر عضو مجلس النواب العراقي عن كتلة الاتحاد الوطني، في تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «انسحبت قوة الرد السريع التي كانت متمركزة في عدد من دور العوائل الكوردية في خورماتو، السبت ٢٠٢٣/٢/٤، وعادت الى مقراتها، وأرادت قوة من الشرطة الاتحادية أن تحل محلها، وتتمركز في هذه الدور، لكننا لم نسمح بذلك».

وأضاف: «تمكنا من إعادة المنازل الى أصحابها الشرعيين، وجميعهم من الكورد، عن طريق القانون، حيث تم الاستيلاء عليها سابقا بالقوة، من قبل قوات الرد السريع».

بعد أحداث عام ٢٠١٧، قامت قوات الرد السريع بالتمركز في أحياء كوردية في قضاء خورماتو، واستولت على عدد من المنازل للمواطنين الكورد، وبسبب ذلك أخلت العوائل الكوردية الأخرى بيوتها، ولكن اليوم وبجهود نائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، أعيدت المنازل الى أصحابها، وتمركزت قوة الشرطة الاتحادية في منطقة أخرى.

PUKmedia

شروط الاتحاد الوطني تضمن اجراء انتخابات نزيهة وشفافة

يؤكد الاتحاد الوطني الكوردستاني باستمرار، على شروطه حول ملف الانتخابات، بضرورة اجراء انتخابات نزيهة وشفافة في موعدها المحدد ويسانده في موقفه هذا، اغلبية الاحزاب الكوردستانية.

وحول هذه المسألة ومواقف الأطراف السياسية حولها اكد الرئيس بافل جلال طالباني للسيدة جنين بلاسخارت المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة الى العراق: « نحن وأغلبية الجهات السياسية الأخرى نؤيد إجراء انتخابات نزيهة في موعدها، ولكن يجب تعديل قانون الانتخابات وتنقيح سجل الناخبين، وأن تنتخب المكونات ممثليها الحقيقيين وعدم استخدامهم كورقة ضغط، وتنفيذ هذه النقاط كفيل بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في موعدها المحدد».

الاتحاد الوطني يريد انتخابات في مستوى طموح للجماهير

تقول الدكتورة جوان احسان عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني في تصريح لـ(PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني: « نريد اجراء انتخابات شفافة ونزيهة في اقليم كوردستان تخدم مصالح المواطنين، والاتحاد الوطني كقوة رئيسية ومنذ البداية يريد اعادة النظر بنظام الانتخابات في اقليم كوردستان، وتشريع قانون جديد للانتخابات لان العملية تحتاج الى قانون جديد، والقانون اصبح قديماً ويحتاج الى تعديل، لانه وبعد كل انتخابات نحتاج الى اعادة النظر بالآليات والقانون الانتخابي».

« يريد الاتحاد الوطني اعادة النظر بسجل الناخبين الذي سيصبح اساساً للاقتراع تعتمد عليه عملية الانتخابات، ولايجوز ان نعتمد على سجل مشبوه لاجراء انتخابات نزيهة كما نحتاج الى حسم موضوع الاقليات وموضوع تفعيل مفوضية الانتخابات» تقول د.جوان احسان.

واضافت: « ان مطالب الاتحاد الوطني تلاقي قبولاً ودعماً من قبل اغلب الاطراف السياسية، لان هذه المطالب مشروعة وهي مطالب الجماهير ايضاً، قبل ان تكون مطالب سياسية، ويجب على برلمان كوردستان العمل على تنفيذ

هذه الملاحظات لاجراء انتخابات شفافة ونزيهة تلاقي القبول من قبل جميع الاطراف السياسية والمقترعين ايضا، بصورة تليق بتجربة اقليم كوردستان».

« لم يكن الاتحاد الوطني ومنذ البداية عائقا امام اجراء الانتخابات في اقليم كوردستان، وهذا مبدأ ثابت للاتحاد الوطني الذي يناضل من اجل الديمقراطية الحقيقة ويؤمن بالتبادل السلمي للسلطة، رؤيته واضحة هي من اجل الصالح العام واصرار وحرص من الاتحاد الوطني على حماية تجربة واطار اقليم كوردستان وسمعته الديمقراطية» تقول عضو المكتب السياسي.

الاتحاد الوطني يريد ترسيخ الديمقراطية

يحاول الاتحاد الوطني كجزء من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية، تطوير الديمقراطية في الاقليم والعراق، يقول جوتيار نوري عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني حول هذا الموضوع لـ(PUKMEDIA) « يبذل الاتحاد الوطني جهودا متواصلة لتطوير وترسيخ مبادئ الديمقراطية في اقليم كوردستان، ومطالباته بضرورة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تدخل ضمن هذا الاطار».

« ان الاتحاد الوطني كجزء من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية يؤيد كافة العمليات التي تدخل في اطار خدمة الديمقراطية في اقليم كوردستان والعراق ويرحب بها، ويريد ان تكون الانتخابات في مستوى طموح الجماهير ومطابقة لمعايير الديمقراطية والشفافية والنزاهة» يقول جوتيار نوري.

الاتحاد الوطني مستعد للانتخابات

من جانبه يقول زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان كوردستان حول ملف الانتخابات لـ(PUKMEDIA) : «الاتحاد الوطني مستعد للانتخابات لكن وفقا للشروط التي اعلنها سابقاً والتي تشمل تنقيح سجل الناخبين وتفعيل مفوضية الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات.

« ان الشروط التي وضعها الاتحاد الوطني الكوردستاني تهدف الى اجراء انتخابات نزيهة وشفافة وهذه الشروط هي مطالب جميع الاطراف السياسية ويجب على الاطراف السياسية ان تعرف عدد مقترعيها بعيدا عن التزوير لكي نعمل جميعا على اعادة ثقة الناخبين بصناديق الاقتراع» يقول زياد جبار.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكورستاني وعند تشكيل الكابينة الجديدة لحكومة اقليم كوردستان اتفق مع الحزب الديمقراطي على تعديل قانون الانتخابات بالتوافق بين جميع الاطراف السياسية لكن مع الاسف لحد الان لم تنفذ اغلب فقرات ذلك الاتفاق.

وقد إجتمع ممثلو الاتحاد الوطني الكوردستاني وحركة التغيير والاتحاد الاسلامي وجماعة العدل الكوردستانية في السليمانية في وقت سابق، لبحث الملفات المتعلقة بانتخابات برلمان إقليم كوردستان.

واكدت الاحزاب المجتمعة في بيان على «ضرورة تعديل قانون الانتخابات في اقليم كوردستان وتفيعل مفوضية الانتخابات، كما شددت الاحزاب المجتمعة على ضرورة «تهيئة الارضية المناسبة والمستقرة لاجراء انتخابات نزيهة وشفافة».

PUKmedia

اجتماع الرئاسات يبحث تنفيذ البرنامج الحكومي وتلبيته تطلعات المواطنين

عُقد في القصر الحكومي، مساء السبت ٢٠٢٣/٢/٤، اجتماع ضم كلا من رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، ورئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، ورئيس مجلس النواب السيد محمد ريكان الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان.

وجرى في الاجتماع تداول أهم الأوضاع السياسية، ومناقشة عدد من القضايا الملحة وانعكاساتها على واقع البلد، والبحث في سير تنفيذ البرنامج الحكومي وتلبيته لتطلعات المواطنين في الخدمات والرعاية.

وناقش الاجتماع أبرز التحديات الاقتصادية والإجراءات المتخذة لمواجهتها، وبما يكفل حماية الطبقات الفقيرة والهشة وتوفير الحماية لها.

ضرورة تنشيط التنسيق المشترك بين الداخلية والعدل

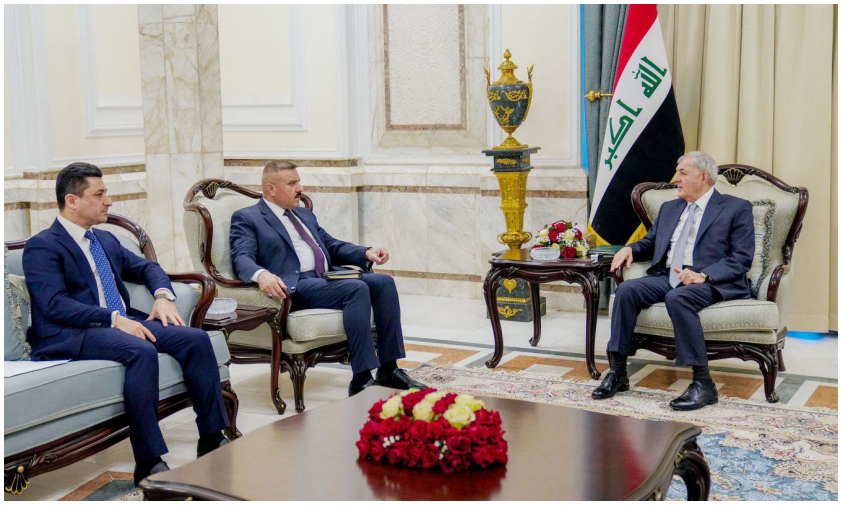

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، السيدين وزير الداخلية عبد الأمير الشمري ووزير العدل خالد شواني.

وأشار رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، إلى ضرورة تنشيط التنسيق المشترك بين الوزارتين وبما يساعد على أن تأخذ الحالتان الأمنية والقانونية مسارهما كمسؤولية جماعية ومشتركة. وأكد فخامة الرئيس أهمية ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا، وتعزيز الجهود المبذولة لحسم قضايا الموقوفين والنزلاء، إلى جانب الارتقاء بالخدمات المُقدمة إلى المواطنين في الدوائر العدلية وتيسير انجاز المعاملات اليومية، والمساهمة في مكافحة الفساد الإداري والمالي.

كما أكد السيد الرئيس أهمية دور وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية باعتبارها العصب الأساس في استتباب الأمن والاستقرار، وتوفير الأجواء الآمنة للمواطنين، مشدداً على ضرورة أن تبذل الوزارة جهوداً استثنائية لحفظ الأمن وسد الثغرات التي يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية، والسهر على راحة المواطنين.

كما أوضح فخامته أن وزارة العدل هي وزارة مهمة، ومن الضروري أن تأخذ على عاتقها تفعيل القوانين النافذة ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين، فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار توفير الخدمات للموقوفين والمحكومين والارتقاء بآليات التعامل معهم بما ينسجم والمعايير الدولية ويكفل حفظ كرامتهم، مشيراً إلى وجوب تصنيف أماكن الاعتقال بما يضمن عدم اختلاط مرتكبي الجرائم الخطأ والبسيطة مع المحكوم عليهم بجرائم خطيرة.

وبهذا الصدد أوضح وزير الداخلية اتخاذ الوزارة إجراءات مشددة ومعاقبة من يثبت تجاوزه على القوانين والأنظمة النافذة أو من تثبت إساءته للموقوفين والسجناء أو تعذيبهم أو انتهاك حقوقهم، مشيراً إلى أن الوزارة ماضية في تهيئة أماكن تتضمن برامج علاجية للمحكومين عن جرائم تعاطي المخدرات.

بدوره أكد وزير العدل أن الوزارة اتخذت اجراءات جديدة لضمان أماكن إيداع تتلاءم والمعايير الدولية، مبيناً أن المرحلة القادمة ستشهد تغييراً ملحوظاً في كل ما يتعلق بإطعام السجناء وتجهيزهم، إضافة إلى اتخاذ صيغ تساعد في تخفيف الاكتظاظ في أماكن الاعتقال وتيسير إجراءات زيارات ذويهم، مشيراً إلى أن الوزارة شرعت بوضع آليات وتقنيات حديثة لمراقبة المواد المحظورة في أماكن السجون والمعتقلات.

وعبّر الوزيران عن شكرهما وتقديرهما لرئيس الجمهورية على حفاوة الاستقبال واهتمام فخامته بملف الموقوفين والسجناء، كما تحدثا عن آليات عمل الوزارتين وما تواجهانه من صعوبات، بالإضافة إلى الاهتمام بالخطط الموضوعة لتعزيز الأداء.

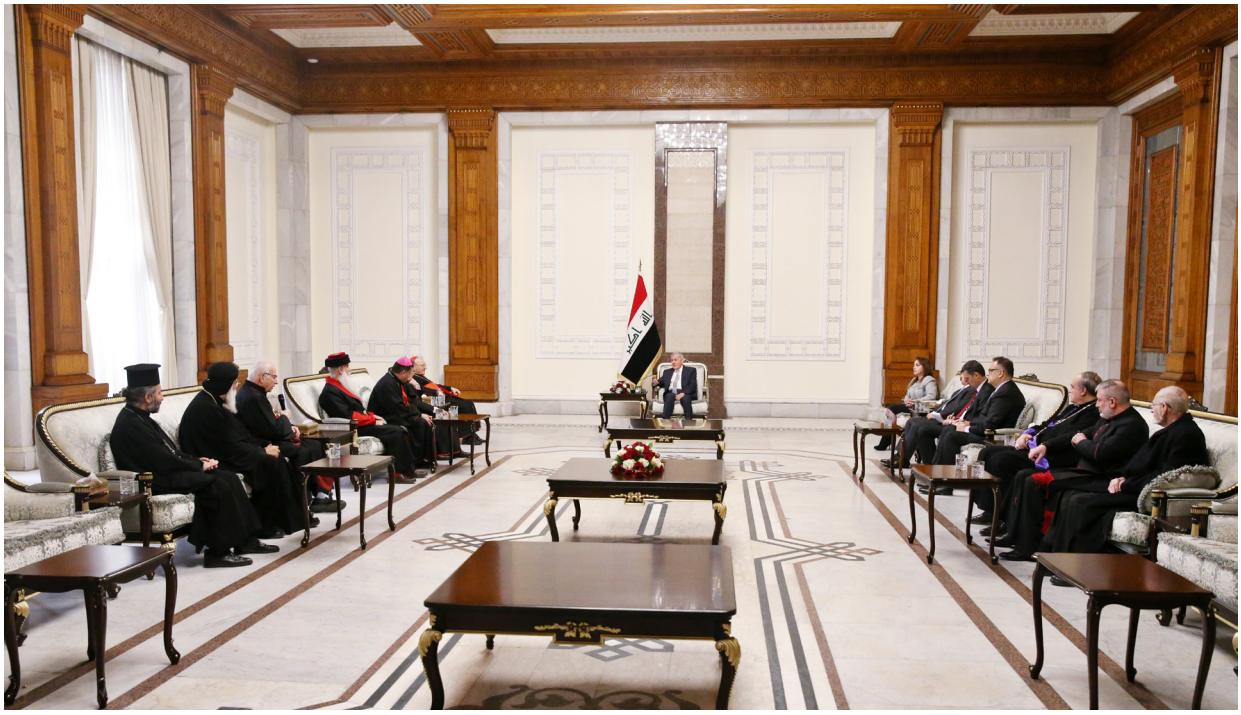

الكاردينال ساكو يثمن دعم الرئيس رشيد للمكون المسيحي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، غبطة بطريرك الكلدان في العراق والعالم الكاردينال لويس رفائيل ساكو ورؤساء الطوائف المسيحية.

وأكد الرئيس أن العراق يشهد استقرارا أمنيا وسياسيا ينبغي استثماره من أجل الارتقاء بالأوضاع المعيشية والخدمية، مشيراً إلى زياراتيه لمحافظتي البصرة والموصل واللقاء مع المواطنين وتهنئة المسيحيين بأعياد الميلاد.

البرنامج الوزاري للحكومة يحقق التطور الخدمي والاقتصادي

وأضاف السيد الرئيس أن الوضع الأمني في البلد أفضل من بعض الدول، وأن البرنامج الوزاري للحكومة يحقق التطور الخدمي والاقتصادي، ويؤكد على التنسيق بين المحافظات، لافتا إلى أن إقرار الموازنة سيكون منطلقا لعملية تنموية في البلاد، ومشيرا إلى أن بعض الإعلام الداخلي والخارجي لا يعكس الصورة الحقيقية للبلد، ويُركز على السلبيات فقط.

وأكد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أن المسيحيين مكون أصيل، ويجب أن يمنحوا دورا فاعلا في مختلف المجالات السياسية والإدارية، مشيرا إلى أن جميع السلطات مُطالبة بالدفاع عن حقوق المسيحيين والتي يكفلها الدستور لكل المواطنين..

من جانبه، أعرب الكاردينال لويس رفائيل ساكو عن شكره وتقديره إلى السيد الرئيس، كما ثمن دعم فخامته للمكون المسيحي وحضوره قداس عيد الميلاد برفقة السيدة الأولى للتهنئة.

واستعرض الكاردينال عددا من المسائل التي تواجه المسيحيين، حيث أكد أن المكون المسيحي متمسك بهويته الوطنية ويدعم التآخي بين جميع أطياف الشعب.

رئيس الجمهورية :العراق والسعودية من الركائز الأساسية لاستقرار المنطقة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ، الخميس ٢ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير خارجية المملكة العربية السعودية سمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود والوفد المرافق له.

وفي مُستهل اللقاء، نقل معالي الوزير، إلى رئيس الجمهورية تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان وتمنياتهما للشعب العراقي بمزيد من التقدم والازدهار، فيما حمّل فخامته وزير الخارجية تحياته إلى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان، وللشعب السعودي الشقيق المزيد من الرخاء والازدهار.

وأكد السيد الرئيس عمق العلاقات بين البلدين، وحرص العراق على تعزيز أطر التعاون على مختلف الأصعدة، ومواصلة العمل والتنسيق والتشاور بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مشيرا إلى أن العراق والسعودية يعدان من الركائز الأساسية لاستقرار المنطقة، خاصة في الظروف الدقيقة التي تمر بها دول العالم والتحديات المختلفة التي تواجهها.

وأشار الرئيس عبداللطيف جمال رشيد إلى الاستقرار الأمني الذي تعيشه المدن العراقية خاصة خلال السنوات الأربعة الأخيرة..

وعبّر وزير الخارجية عن دعم المملكة لجُهود العراق الرامية إلى تعزيز أمنه واستقراره، مُشيراً إلى ضرورة العمل من أجل توطيد العلاقات الثنائية وتوسيع التعاون والتبادل التجاري بين البلدين.

وأضاف أن : «مانسمعه عن العراق يبعث على الأمل والحراك الاقتصادي في العراق يصب في مصلحتنا كما أنه يحرك اقتصاد المنطقة»، مشددا على ضرورة التعاون بين البلدين لتحقيق التكامل الاقتصادي سيما وأن العراق يمتلك اقتصادا متنوعا يتسم بالاستدامة.

وأشار وزير الخارجية السعودي إلى أن العراق قادر على مواجهة التحديات، معبرا عن الاستعداد للتعاون والاستثمار في الغاز المصاحب.

كما تم في اللقاء استعراض آخر التطورات السياسية في المنطقة والعالم، والتاكيد على أهمية معالجة الأزمات من خلال الحوار والمشاورات بما يحقق الأمن والسلام لكافة الشعوب.

العراق واقليم كوردستان ...رؤية اممية

نص إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين هينيس بلاسخارت إلى مجلس الأمن في 2 شباط/فبراير 2023

سيدتي الرئيسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقرون،

في أيار/مايو من عام ٢٠٠٣، قبل ما يقرب من ٢٠ عامٍ مضى، تبنى مجلس الأمن القرار رقم (١٤٨٣) بغية رسم طريق للمضي قدماً لعراق ما بعد صدام. وتم تعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميللو ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في العراق لأربعة أشهر للمساعدة في تأسيس عمليات الأمم المتحدة في مراحلها الأولى.

وصرح حينها: لقد عانى شعب العراق، كما نعلم جيداً، وعانى بما فيه الكفاية. وقد حان الوقت لأن [...] نجتمع جميعاً لضمان انتهاء هذه المعاناة، وأن يتولى العراقيون زمام مصيرهم بأنفسهم [...].

وفي نفس السنة، في منتصف شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣، أسس المجلس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). وعقب ذلك بأيام معدودة، فقد السيد سيرجيو فييرا دي ميللو و(٢١) شخصاً من زملائه حياتهم من جراء اعتداء استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد، كما أصيب (١٥٠) زميلاً آخرين في ذلك الانفجار. وفي حين سقط هؤلاء ضحايا للعنف الذي التزموا بإيقافه، واصلنا عملنا. سيكون عام ٢٠٢٣، بالتأكيد، عاماً للذكرى- بطرق عديدة. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لشكر الحكومات العراقية المتعاقبة لعلاقة العمل البنّاءة التي حافظت عليها مع الأمم المتحدة طوال هذين العقدين الماضيين.

أثر عقود الاضطراب على الحاضر

سيدتي الرئيسة،

خلال السنوات الأربع الماضية غالباً ما قلتُ إنه من الصعب الحكم على الوضع في العراق بدون وضع ذلك ضمن السياق التاريخي للبلد، حيث ما زالت عقود من الاضطراب تترك أثرها على الحاضر، وما يزال هذا واقعاً حتى اليوم.

إن التحديات التي تواجه العراق لم تظهر بين ليلة وضحاها، وإن التعامل مع كلٍ من إرث الماضي وتحديات الحاضر العديدة يتطلب وقتاً، بصرف النظر عمّن يكون في موقع القيادة.

كذلك ينبغي التأكيد على أنه لا توجد حكومة تتمكن من القيام بذلك بمفردها، وبكلمة أخرى: من الأهمية بمكان أن تعطي الأحزاب السياسية والأطراف الفاعلة الأخرى الأولوية لمصلحة البلد على كافة المصالح الأخرى، ففي نهاية المطاف: يمثل ذلك مسؤولية مشتركة، وسيبقى كذلك.

وحيث أن أي حكومة ستحتاج إلى وقت ودعم سياسي واسع للمضي بالعراق قدماً، دعوني أشدد على أهمية التعامل مع توقعات الشعب، فالمبالغة بالوعود والإخفاق في تنفيذها يمكن أن يكون له عواقب وخيمة، ولن يؤدي تجميل الموقف إلاّ إلى زيادة مشاعر الإحباط وخيبة الأمل.

خطوات هامة للحكومة

سيدتي الرئيسة،

منذ ثلاثة أشهر منح مجلس النواب العراقي الثقة للرئيس الجديد والحكومة الجديدة، واضعاً بذلك نهاية لما يزيد على سنة من التوترات والخلاف السياسي ولعبة الصراع على السلطة.

وشغلت ثلاث نساء مناصب وزارية من بين (٢٣) وزيراً، وغني عن القول: إننا ننتظر بفارغ الصبر زيادة أخرى في عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب صنع القرار. وبالتطلع إلى المستقبل، وكما أوضحت، ليس لأحد أن يتوقع إيجاد حل للتحديات التي تواجه العراق بين ليلة وضحاها، بيد أني أود أيضاً أن أنظر إلى الأمر بإيجابية.

في إحاطتي الأخيرة التي قدمتها إلى المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي شددت (لم تكن تلك أول مرة) على أن العديد من الفرص للقيام بإصلاحات مجدية وتمس الحاجة إليها قد أهدرت منذ عام ٢٠٠٣، مع التشديد على أن تفشي الفساد هو السبب الجذري الرئيس للاختلال الوظيفي في العراق. لقد أوضحت أن الوقت قد حان للعمل بشأن العديد من القضايا الرئيسية، وأن فرصة القيام بذلك قصيرة جداً.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من تشكيلها، أبدت الحكومة العراقية الجديدة - بقيادة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني- التزامها بالتصدي لأشد التحديات التي تواجه البلد إلحاحاً، والتي تشمل الفساد المستشري وسوء تقديم الخدمات العامة وارتفاع مستويات البطالة.

فعلى صعيد محاربة الفساد، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات الهامة، بما في ذلك ما يخص استرداد الأموال المنهوبة والتحقيق في المزاعم المتعلقة بالفساد.

ولا يسعني إلا أن أشجع الحكومة العراقية على المثابرة، حيث إن أولئك الذين سيتضررون من ذلك سيسعون بلا شك إلى عرقلة هذه الجهود.

ولكن إذا أراد العراق بناء نظام يخدم احتياجات المجتمع بدلاً من خدمة مجموعة مغلقة، فإنّ ضمان مساءلة مختلف الأطياف يغدو أمراً بالغ الضرورة. وهذا يعني عدم إعطاء أي فسحة من الوقت لأولئك الذين يسحبون موارد

الدولة لخدمة مصالح خاصة و/أو غيرها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيير الممنهج سيشكل أهمية قصوى. لقد أوضحت مراتٍ عديدة أنّ الفساد في العراق قد تحوّل على مرّ السنين إلى منظومة – أي أنه يتجاوز تمثّله في مجموعة من الأفراد أو سلسلة من الأحداث.

التأخير في الإصلاح الاقتصادي والنقدي والمالي

وينبغي أيضاً الاعتراف بالجهود الحكومية المتواصلة لتحسين تقديم الخدمات العامة. بيد أنه، ومع مراعاة إدارة توقعات الجماهير، أودّ أن أذكر أنّ إحداث تغييرٍ ملموس (يؤثر بشكلٍ إيجابي على حياة جميع المواطنين) سيستغرق وقتاً – لأن ذلك لا يمكن أن يحدث إلاّ من خلال تغيير هيكلي يتطلّب إصلاحاً اجتماعياً واقتصادياً شاملاً، ومؤسساتٍ أقوى، وإدارة أفضل على جميع الصعد.

كما أنّ التأخير في الإصلاح الاقتصادي والنقدي والمالي، الذي تمسّ الحاجة إليه والذي طال انتظاره، واضح في جميع أنحاء البلاد، ولا يمكن إنكاره. وقد كان من المثير للقلق في الآونة الأخيرة، رؤية ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية مما زاد من الضغط على النساء والرجال العراقيين بشكل يومي. وعلى المدى القصير، يتضح أنه من الضروري إقرار الميزانية الاتحادية بأسرع ما يمكن، ولن يؤدي مزيد من التأخير سوى إلى تفاقم الوضع بسبب قيود الإنفاق المعروفة.

الآن – وبشأن هذا الموضوع، أودّ (مرة أخرى) أن أحذّر من الإجراءات التي ستؤدي إلى زيادة تضخّم قطاع الخدمة العامة في العراق.

فعلى الرغم من الحاجة الملحّة لمعالجة مستويات البطالة المرتفعة، لا يمكن للعراق ببساطة تحمّل إضافة عبء جديد إلى قطاعٍ عام متضخم إلى حد كبير بالفعل.

وفي ملاحظة ذات صلة، اسمحوا لي أن أكرّر أن الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الخارجية. وبالتالي، يجب على العراق إيلاء الأولوية للتنويع الاقتصادي المستدام، بما في ذلك تطوير قطاعٍ خاص له القدرة على إضافة قيمة وخلق فرص عمل.

ضرورة الانتهاء من حوار كركوك الذي طال انتظاره

سيّدتي الرئيسة،

هناك بالطبع العديد من المجالات الأخرى التي تتطلّب اهتماماً عاجلاً من الحكومة العراقية؛ منها على سبيل المثال لا الحصر: التحديات البيئية الكبيرة، مروراً بأهمية استقلال الطاقة، واستمرار عودة المواطنين العراقيين من مخيّم الهول وغيره من المخيمات والسجون في شمال شرق سوريا، والحاجة إلى تنفيذ اتفاق سنجار بسرعة، والانتهاء من حوار كركوك الذي طال انتظاره، والانتقال من مرحلة الاستجابة الإنسانية تجاه مرحلة الحلول الدائمة والتنمية، إلى مسائل مثل التعديلات الدستورية وإحراز تقدّم جوهري في إصلاح قطاع الأمن.

حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

سأقوم بالتأكيد بتقديم تقارير بشأن هذه المسائل في الإحاطات المقبلة، ولكن هناك مجالا آخر أود أن أذكره الآن؛ ألا وهو حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ولنقتبس مرة أخرى عن سيرجيو فييرا دي ميللو – قبل أن يسافر إلى بغداد عام ٢٠٠٣ – حيث قال: أعتقد أن احترام حقوق الإنسان

هو الأساس المتين الوحيد لتحقيق السلام الدائم والتنمية. وانسجاماً مع هذه الكلمات، اسمحوا لي هنا أن أؤكد أن إسكات النقد البناء، أو إعاقته، أو رفضه، أو تقويضه يحقّق شيئاً واحداً فقط؛ وهو تشويه صورة البلد وتقويض ثقة الشعب، في حين أن تشجيع الخطاب العام يمكّن المؤسسات من الازدهار والتكيّف. وغنيٌّ عن القول إن الالتزام الصادق بحقوق الإنسان له أهمية قصوى لأي بلد، بما في ذلك العراق.

العلاقات بين بغداد وأربيل والبرنامج الحكومي

سيّدتي الرئيسة،

أود أن انتقل الى الحديث عن العلاقات بين بغداد وأربيل. عبّر برنامج الحكومة عن الالتزام بحلّ المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك تشريع قانون النفط والغاز في غضون ستة أشهر.

لقد تم اتخاذ خطوات أولية لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك عدد من الزيارات رفيعة المستوى وتشكيل لجان فنية مشتركة.

وقد وصفت التحركات عموماً على أنها إيجابية وهو أمر جيد، إلا أن وجود حوار منظم، وهو أمر ينطوي على أهمية كبيرة لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات، مثل هذا الحوار ما يزال مفقودا. والأهم من ذلك، أن هذه المشاورات لم تترجم بعد إلى اتفاقات ملموسة، بما في ذلك كما ذكرنا، بشأن القضية الملحة المتمثلة في الميزانية لعام ٢٠٢٣.

ومع أخذ كل الأمور في الاعتبار، نأمل بألا يؤدي قرار المحكمة الاتحادية العليا الأخير إلى إعاقة المفاوضات الجارية بشأن الميزانية الاتحادية. ونأمل بدلا عن ذلك أن يكون لدى كل من بغداد وأربيل الحافز للوصول إلى ترتيبات دائمة للابتعاد عن استمرار حالة إدارة الأزمات.

آثارسلبية للانقسامات بين الأحزاب الحاكمة في إقليم كردستان

وبالعودة إلى إقليم كردستان، وفي معرض إحاطاتي السابقة، أوجزت مخاطر الاقتتال السياسي الداخلي، وللأسف ما تزال الانقسامات بين الأحزاب الحاكمة في إقليم كردستان تترك آثارها السلبية على مؤسساته وشعبه، بل وأدت إلى مقاطعة أحد الأحزاب الائتلافية لجلسات مجلس الوزراء منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وقد منح اجتماعا عقد بين الأحزاب في السليمانية يوم السبت الماضي بصيص أمل، وبينما يعد الاجتماع في حد ذاته رسالة هامة، لا يسعني إلا أن أؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراء سريع وعملي.

ولأكون أكثر وضوحا: ليس بوسع الأحزاب السياسية في إقليم كردستان أن تضيع مزيداً من الوقت، عليه، هناك حاجة ماسة إلى تسويات سريعة بشأن الخلافات النقدية والإدارية والأمنية والانتخابية العالقة.

سياسة الانفتاح والتوازن في العلاقات الخارجية

سيّدتي الرئيسة،

وفيما يتعلق بعلاقات العراق الخارجية، يسعدني أن أبلغكم بأن الحكومة العراقية واصلت في سياسة الانفتاح والتوازن القائمة بالطبع على المصالح المشتركة وأيضا احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحسن الجوار. وكما ذكرت خلال مؤتمر «بغداد ٢» الذي عقد في عمان بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، فإنني أؤيد وبشدة رئيس الوزراء العراقي في مساعيه لجعل العراق منتدى للحوار والاستثمار. ومع ذلك، ما يزال العراق يواجه خروقات متكررة تزعزع سيادته وسلامة أراضيه.

من الواضح أن إيصال الرسائل عبر القصف لن يؤدي إلا الى زيادة التوترات على نحوٍ متهور ويتسبب بقتل الناس وتدمير الممتلكات. ومرة أخرى، فإن الوسائل الدبلوماسية القائمة هي في متناول الجميع، وكذلك عندما تواجه دول الجوار تهديدات متصورة للأمن القومي. ولكي يتمكن العراق من زيادة تعزيز استقراره الدبلوماسي، يتعين علينا جميعاً أن نعمل على توفير بيئة مواتية.

من البلدان الأكثر تلوثاً بالذخائر المتفجرة

سيّدتي الرئيسة،

وقبل الاستماع الى المتحدث التالي، اسمحي لي أن أؤكد مجدداً أن العراق ما يزال من بين البلدان الأكثر تلوثاً بالذخائر المتفجرة. إن العمليات الوطنية لإزالة الألغام، وبضمنها تخصيصات الميزانية الوطنية، جديرةٌ بالثناء. بيد أن القطاع وبشكل عام ما يزال يعاني من نقص التمويل. وبالتالي، يدفع المواطنون العراقيون ثمن ذلك، ففي عام ٢٠٢٢، كانت المتفجرات من مخلفات الحرب تشكل السبب الرئيسي في وقوع ضحايا من الأطفال في العراق وتسببت بشكل عام في سقوط ثلث الضحايا في صفوف المدنيين. ولذلك لا يسعني إلا أن أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه.

مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى

سيّدتي الرئيسة،

اسمحي لي أنتقل الآن إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى والممتلكات الكويتية المفقودة بما في ذلك الأرشيف الوطني. ونحن، بطبيعة الحال، نرحب كل الترحيب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لتشجيع المزيد من الشهود للإدلاء بشهاداتهم. كما ونثني على التعاون المستمر بين أعضاء اللجنة الثلاثية فيما يخص توفير صور الأقمار الاصطناعية، إذ أنهما عاملان أساسيان لجهود تحديد مواقع دفن محتملة أخرى.

فرصة قصيرة على الطبقة السياسية العراقية ان تغتنمها

وفي الختام، سيدتي الرئيسة، أود أن أعرب عن شعور بالأمل وشعور بالإلحاح على حدٍ سواء. فالأمل يتمثل في أن يتيح تشكيل الحكومة العراقية الجديدة الفرصة لمعالجة المسائل الملحة والمتعددة التي يواجهها العراق وشعبه بشكل مؤسسي.

أما الشعور بالإلحاح فيتمثل بضرورة أن تغتنم الطبقة السياسية العراقية الفرصة القصيرة التي أتيحت لها وأن تخرج البلاد أخيراً من دوامة عدم الاستقرار والهشاشة.

وأخيراً، أسمحي لي بأن أهنئ (مرة أخرى) المنتخب الوطني العراقي بمناسبة فوزه مؤخراً بكأس الخليج العربي. ومن الجدير بالإشارة أن العراق استضاف البطولة لأول مرة منذ عام ١٩٧٩ – بعد عقود من العزلة، والعنف، والنزاع، والتوترات.

وفي رأيي المتواضع، هذه شهادة كبيرة على عودة العراق إلى وضعه الطبيعي وقدرته ليس على جمع أبناء الوطن على هدف مشترك وإيجابي فحسب، ولكن جمع الشركاء الإقليميين كذلك.

وشكراً لكم.

بايدن يؤكد للسوداني التزام امريكا باستقرار العراق واتفاقيةالاطار

*المرصد

بدد الرئيس الامريكي، جو بايدن، الشكوك التي جرى تداولها خلال الفترة الماضية، بشأن حصول متغيّر من قِبَل البيت الأبيض حيال الحكومة العراقية الحالية التي يقودها محمد شياع السوداني.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه الرئيس الامريكي مع رئيس الحكومة العراقية جدَّد خلاله التزام الولايات المتحدة باستقرار العراق، وباتفاقية «الإطار الاستراتيجي» التي نظمت العلاقة بين بغداد وواشنطن منذ توقيعها عام ٢٠٠٨، في عهد الحكومة الأولى لرئيس الوزراء السابق، نوري المالكي.

وجاء في بيان صادر عن البيت الأبيض حول المحادثات ماياتي نصه:

تحدث الرئيس جو بايدن ٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني لإعادة التأكيد على التزام الولايات المتحدة تجاه العراق والتشاور بشأن التطورات الإقليمية.

وأعاد الرئيس بايدن التأكيد على التزام الولايات المتحدة باتفاق إطار العمل الاستراتيجي مع العراق وأثنى على الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء لتعزيز سيادة العراق واستقلاله.

وناقش الرئيس ورئيس الوزراء الأجندة الاقتصادية لهذا الأخير وخططه لضمان أن يعود الاقتصاد العراقي بالفائدة على الشعب العراقي، والولايات المتحدة مستعدة لدعم هذه السياسات بشكل كامل.

ورحب الرئيس بايدن بزيارة وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ووفد مرافق إلى واشنطن الأسبوع المقبل لمتابعة مناقشة هذه البرامج.

وأعاد المتحدثان التعبير عن التزامهما بضمان ألا يهدد تنظيم داعش يوما الشعب العراقي أو الأمن الإقليمي والدولي.

واستفاد الرئيس من فرصة زيارة الملك الأردني عبد الله الثاني إلى البيت الأبيض ودعاه إلى الانضمام إلى الاتصال،

وشدد الملك عبد الله الثاني على دعم الأردن للعراق، بما في ذلك لمشاريع البنية التحتية الاستراتيجية المشتركة.

واتفق الرئيس بايدن ورئيس الوزراء السوداني على مواصلة التعاون الوثيق في خلال الأشهر القادمة.

استقرار المنطقة يعتمد على استقرار العراق

الى ذلك ذكر بيان للمكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ،ان رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني تلقّى ، مساء الخميس، اتصالاً هاتفياً من الرئيس الامريكي جوزيف بايدن بحثا خلاله العلاقات الثنائيَّة بين البلدين وتنمية التعاون المشترك في العديد من المجالات، وتطرَّق الاتصال إلى الزيارة المرتقبة التي سيُجريها خلال أيام وفد عراقي رفيع يرأسه وزير الخارجية فؤاد حسين إلى العاصمة الامريكية واشنطن، ويترقب العراقيون بآمال كبيرة تلك الزيارة وانعكاسها على الواقع الاقتصادي وخصوصاً ما يتعلق بأزمة ارتفاع سعر صرف الدولار التي أدَّت إلى ارتفاع في أسعار المواد بالسوق المحلية.

وقال البيان العراقي أنَّ «الرئيس الامريكي أكد خلال الاتصال دعمه الثابت لعراق مستقر وآمن وذي سيادة، وتعاون البلدين الموسّع بموجب (اتفاقية الإطار الستراتيجي) بين الولايات المتحدة والعراق»، معرباً عن «رغبته في دعم رؤية رئيس الوزراء السوداني لمستقبل أكثر ازدهاراً للشعب العراقي».

وأضاف البيان أنَّ «رئيس مجلس الوزراء شكر الرئيس بايدن على التزامه بتعزيز وتطوير العلاقة مع العراق في المجالات كافة»، مجدداً «التزام البلدين المشترك بالهزيمة الدائمة لداعش».

وتابع البيان أنَّ «الرئيس الامريكي رحَّب بزيارة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور فؤاد حسين إلى واشنطن الأسبوع المقبل التي ستُركز محادثاتها على الفرص الاقتصادية والتعاون في مجال الطاقة والمناخ».

ولفت إلى أنَّ «رئيس مجلس الوزراء والرئيس الامريكي اتفقا على أنَّ استقرار المنطقة يعتمد على استقرار العراق، وأنه لا يجوز استخدام العراق منطلقاً لمهاجمة جيرانه أو نقاط تواجد مستشاري التحالف الدولي ضد الإرهاب المتواجدين في البلاد بدعوة من الحكومة، وتم الاتفاق على البقاء بتواصل دائم في الأشهر المقبلة لتعزيز العلاقات الثنائية الوثيقة».

وأوضح البيان أنَّ «العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين انضمَّ إلى رئيس مجلس الوزراء والرئيس الامريكي في الاتصال واتفق الزعماء الثلاثة على العمل معاً من أجل عراق ومنطقة ينعمان بالسلام، بما في ذلك مشاريع ملموسة لربط المنطقة وتكاملها لتعزيز الازدهار للجميع وإدامة العلاقات الأخوية المتينة».

ترقب نتائج محادثات الوفد العراقي

في غضون ذلك، يترقب العراقيون بحرص ومتابعة، ما سينتج عن الزيارة المرتقبة التي سيقوم بها خلال أيام إلى واشنطن وفد عراقي رفيع برئاسة وزير الخارجية فؤاد حسين للقاء المسؤولين الامريكيين وإدارة البنك الفيدرالي الامريكي، وكان رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، أعلن زيارة وفد عراقي إلى واشنطن يضمّ وزير الخارجية ووزيرة المالية ومحافظ البنك المركزي.

وذكر عضو اللجنة المالية النيابية جمال كوجر في حديث صحفي أنه «في جميع الأحوال، فإنَّ الجلوس مع البنك الفيدرالي الامريكي له إيجابية وأفضل من المقاطعة بشكل عام»، ملخّصاً تلك الإيجابيات بقوله: «تتمثل بوضع الفيدرالي الامريكي أمام الصورة الحقيقية لإجراءات الحكومة العراقية وخطواتها بخصوص ملفّ الحوالات والدولار، فضلاً عن الحوار بشكل مباشر وصريح وواضح مع الجهات المعنية كالبنك المركزي ووزارة المالية، ووزارة الخارجية»، وبيّن أنَّ «الحوار المباشر يذلل الكثير من العقبات ويفتح الكثير من العقد».

واشنطن ترحب بالتزام العراق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

قالت وزارة الخزانة الأميركية، السبت، إن الولايات المتحدة ترحب بجهود البنك المركزي العراقي بشأن إصلاحات القطاع المصرفي فضلا عن الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكان براين نيلسون، كبير مسؤولي العقوبات في وزارة الخزانة، قد التقى مع محافظ البنك المركزي العراقي علي العلاق في إسطنبول أمس الجمعة.

وجاء في بيان عن الاجتماع مع العلاق «رحب وكيل الوزارة نيلسون بتعامل المحافظ العلاق مع هذه القضايا، مشيرا إلى التعاون والشراكة الطويلة الأمد بين وزارة الخزانة والبنك المركزي العراقي لا سيما فيما يتعلق بمنع الجهات غير المشروعة والفاسدة من استغلال النظام المالي الدولي».

وأضاف البيان أن نيلسون أقر بتفاني العراق «الراسخ» في تحسين معايير الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعرض التعاون المستمر في تحديث القطاع المصرفي.

جاء ذلك في إطار زيارة نيلسون لتركيا والشرق الأوسط لتحذير البلدان والشركات من أنها قد تخسر التعامل مع أسواق دول مجموعة السبع إذا تعاملت مع كيانات خاضعة للقيود الأميركية، في الوقت الذي تتخذ فيه واشنطن إجراءات صارمة تجاه المحاولات الروسية للتهرب من العقوبات المفروضة عليها بسبب حربها في أوكرانيا.

‘رزمة تسهيلات’ من البنك المركزي لمواجهة أزمة الدولار

وأصدر البنك المركزي العراقي، في وقت سابق، الحزمة الأولى من تسهيلات تلبية الطلب على الدولار، في جانبي النقد والتحويلات الخارجية.

وبحسب بيان للبنك المركزي، (٣ شباط ٢٠٢٣)، فقد جاءت التسهيلات على الشكل التالي:»

١- زيادة سقف البيع النقدي لأغراض السفر إلى (٧٠٠٠) دولار شهرياً (سبعة آلاف دولار شهرياً) ويكون بيعها للبالغين (١٨ سنة فأكثر) حصراً.

٢- سيكون بيع الدولار لأغراض التحويلات الشخصية من خلال وكلاء شركات التحويل المالي (ويسترن يونين وموني غرام) بالسعر الرسمي (١٤٧٠) دينار للدولار، ويتولى البنك المركزي العراقي تعزيز أرصدة هولاء الوكلاء بالدولار بالسعر الرسمي.

٣- توسيع نطاق المعاملات المسموح بتمويلها بالعملة الأجنبية لتشمل:

أ) استيراد السلع والبضائع المسموح باستيرادها قانوناً.

ب) شراء وتجهيز الخدمات المسموح بها قانوناً، وبضمنها خدمات الشحن.

ج) تمويل الجزء الاستيرادي لعقود المتعاقدين مع دوائر الدولة.

د) الطلبات التي ترد إلى البنك المركزي العراقي من المؤسسات الحكومية والعامة والجهات الممولة ذاتياً عن احتياجاتها التي لا يوجد لها تخصيص بالدولار ضمن الموازنة العامة الاتحادية للدولة، معززة بالوثائق الرسمية التي تدعم تلك الطلبات.

هـ) تعزيز أرصدة الحسابات الفرعية للمصارف وشركات الدفع الالكتروني المفتوحة لدى مصرف (جي بي مورغان) والتي تمتلك عضوية رئيسية مع شركات البطاقات العالمية (فيزا، ماستر).

و) تعزيز أرصدة الحسابات الفرعية للمؤسسات المالية العراقية المفتوحة لدى سيتي بنك التي تمتلك عضوية رئيسية لدى شركات التحويل المالي الدولية (ويسترن يونين، موني غرام) لتسوية التزاماتها مع تلك الشركات بعد تقديم الكشوفات المطلوبة.

ز) التحويلات عن المعاملات الأصولية لشراء العقارات في الخارج.

ح) العلاج في الخارج ويكون التحويل من حساب الزبون أو أحد ذويه من الدرجة الأولى أو الثانية إلى حساب المستشفى في الخارج بعد تقديم تقرير طبي من المستشفى المعني.

ط) دفع الأجور الدراسية في الخارج ويكون التحويل من حساب الطالب أو أحد ذويه من الدرجة الاولى او الثانية إلى حساب الجامعة التي يدرس فيها او لحساب الطالب ذاته في بلد الدراسة بعد تقديم ما يُثبت تسجيله في الدراسة مصدقاً من الملحقية الثقافية العراقية في بلد الدراسة.

ي) التحويلات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في العراق.

ك) تحويل عوائد بيع الأسهم الموزعة داخل العراق للعراقي المقيم في الخارج أو الأجنبي (أصل القيمة زائداً عوائدها إن وجدت) في حالة بيعها على ان يقدم تأييد من سوق العراق للأوراق المالية.

ل) التعويضات التي تقررها أو تقرّها جهات رسمية عراقية للأجانب، أو للعراقيين المقيمين في الخارج.

م) أرباح المساهمين في الشركات المسجلة في العراق اصولياً.

ن) مبالغ المتحصلات المالية (بيع عقارات او اصول اخرى او عوائدهما) في العراق للعراقي المقيم في الخارج على ان يكون التحويل من حسابه او حساب وكيله في داخل العراق الى حسابه او حساب شركته في الخارج حصراً.

س) المدفوعات المستحقة ذات الصلة بالتسهيلات المصرفية والائتمانية التي ارتبط بها الزبون مع المصارف خارج العراق.

٤- توسيع وتسهيل اجراءات التحويلات الخارجية للفئات ادناه، كمرحلة اولى، تليها فئات أخرى لاحقاً، وهي:

أ) جميع انواع الشركات المُسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة الاتحادية.

ب) المشاريع المُسجلة لدى المديرية العامة للتنمية الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن الاتحادية.

ج) الشركات البسيطة المؤسسة اصولياً من الغرف التجارية (بموجب عقد تأسيس مصدق من الكاتب العدل) بما لا يتجاوز مبلغ (٢٠٠٠٠٠) دولار (مائتا ألف دولار شهرياً).

د) فروع الشركات الاجنبية المُسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة الاتحادية.

هـ) المشاريع الاستثمارية بجميع انواعها المرخصة من هيئات الاستثمار.

و) المشاريع الزراعية والحيوانية المُرخصة من دائرة الثروة الحيوانية او دائرة الاستثمارات الزراعية او دائرة البيطرة في وزارة الزراعة الاتحادية.

ز) المكاتب العلمية المُرخصة اصولياً من نقابة الصيادلة.

ح) موزعو المصانع العالمية الثابت تعيينهم من تلك المصانع لأغراض العمل في العراق، والوكلاء الذين يؤيد الموزع تعيينهم للعمل في السوق العراقي المرخصين بالعمل اصولياً في العراق.

ط) وكلاء الشركات العالمية المسجلين وفق قانون الوكالة التجارية النافذ.

ي) جميع انواع الشركات والمصانع والمعامل والمشاريع المرخصة في اقليم كردستان العراق بعد تقديم ما يتثبت التأسيس او الترخيص من الجهات القطاعية ذات العلاقة مترجمة الى اللغة العربية ترجمة قانونية.

٥- يلتزم البنك المركزي بتغطية كافة الطلبات على الدولار نقدا وتحويلات خارجية لكافة الاغراض المشروعة وبذلك يصبح كل بيع بسعر اعلى من السعر الرسمي عملا يستهدف المضاربة او لتغطية نشاط غير مشروع، ويلتزم البنك المركزي العراقي بتعويض المستفيدين (المستوردين) مبلغ الفرق الذي يزيد عن السعر الرسمي المقرر، ويتم استقطاع هذا الفرق من حساب المصرف المخالف لدينا.

٦- ستصدر قريبا حزمة اخرى مهمة لتحقيق استقرار سعر الصرف والمستوى العام للاسعار.

٧- يعكف البنك المركزي العراقي على دراسة مقترحات وسيناريوهات مختلفة تتعلق بسعر الصرف الرسمي».

د.عادل عبدالمهدي:

الدولار، وهروبه بين القانون والاقتصاد

كتبت قبل ايام عموداً بعنوان «الدولار، ضريبة الاغنياء على الفقراء». أعدت اسباب ارتفاع الدولار لعاملين رئيسيين: وطني، لاعتمادنا على النفط والاستيراد واهتمامنا بالموازنة على حساب الاقتصاد والقطاعات الحقيقية.

وعالمي، بسبب رفع «الفيدرالي» اسعار الفائدة.

وقد وردت تعليقات واسئلة اهمها:

١- ان الكلام عن ارتفاع سعر الدولار بسبب رفع «الفيدرالي» غير صحيح، بدليل ثبات اسعار عملات دول الخليج؟

والـجـواب، ان ثبات اسعار عملات الخليج يعود لطبيعة انظمتها النقدية، اي «Pegged

> الجزء الاعظم من خروج العملة يتم تحت غطاء القوانين الهشة والتعليمات المتضاربة

Currencies» (العملات المرتبطة).

اي ارتباط العملة الوطنية بسعر صرف ثابت لعملة دولة اخرى، فتتحرك صعوداً وهبوطاً بحركتها. ويوجد من هذه الدول والاقتصاديات المرتبطة بالدولار حوالي (٢٠) دولة واقتصادا وحوالي (٣٠) بعملات اخرى.

ولعل سائل يسأل لماذا لا نتبع هذا النظام؟ وجوابنا، ان العراق اتبع هذا النظام، بعد اصدار الدينار العراقي في (١٩٣٢) وربطه بالجنيه البريطاني حتى (١٩٥٩)، وخروج العراق من منطقة الاسترليني.

اذ يعتبر كثيرون -ونحن منهم- بان مثل هذا الارتباط ينتقص السيادة، فلا كلمة لنا في ادارة العملة التي نرتبط بها.

بل هذا هو حالنا الان مع «الفيدرالي» وهيمنة الدولار. وان من يدعو لهذا الخيار عليه ان يحسب الاضرار البعيدة وليس المنافع القصيرة فقط.

فالدولار مثلاً انخفض بعد ان تخلى عن قاعدة الذهب في (١٩٧١) وليومنا هذا اكثر من (٦٠٪) من قيمته. فخسر امام المارك الالماني (٦٥٪)، وامام السويسري (٧٤٪)، و(٧٦٪) امام الين الياباني، وقس على ذلك.

وخسر منذ (١٩٣٣) حوالي (٩٢٪) من قدرته الشرائية داخلياً. فيقترح الاقتصادي القدير مظهر محمد صالح سلة عملات في احتياطياتنا، لتعوض العملات الصاعدة خسائر العملات الهابطة.

ان من يتبنى هذا النظام يجب ان يمتلك احتياطات هائلة، وهو حال دول الخليج، او ان يحتضن الاقتصاد الام الاقتصاد التابع كلياً.

لانه لن يكون بمقدوره الدفاع عن سعر الدولار ما لم يضحي بمبالغ عظيمة من احتياطاته المالية. وقبل تغيير ٢٠٠٣ كان هناك سعر صرف ثابت للدينار، لكنه انهار بسبب انهيار احتياطات البلاد.

كما ان قوة العملة ليست بالضرورة هدفاً ثابتاً. فكثير من الدول تتبع سياسة «العملة التضخمية» و«التمويل بالعجز»، بل وتُخرج عملتها كلياً من سوق المضاربات.

وهـذه سياسات لا يمكن القول بايجابيتها او سلبيتها الا في اطـار الاوضـاع الواقعية التي تعيشها البلدان والاقتصاديات المختلفة. وعليه فان «العملات المرتبطة» و«سعر الصرف الثابت» وغيرهما، ليست كلها فوائد، بل قد تحمل الاضرار. الأهم هو الاقتصاد، الذي يجب ان يقود العملة، لا

> **يجب فهم المؤشرات الاقتصادية لوضع المعالجات المناسبة للازمة**

ان تقوده العملة.

٢- طرح البعض، التهريب وغسيل الاموال والعقوبات على ايران كاسباب رئيسية لانخفاض الدينار؟

وجوابنا، ان هذا عامل قائم، لكنه يحتل مرتبة ادنى امام العوامل الاساسية المطروحة. اذ بلغت استيراداتنا من السلع والخدمات (٧٩/٤) مليار دولار في (٢٠٢١)، حسب منظمة التجارة الدولية WTO، (وليس الاحصاءات الوطنية الناقصة)، بينما سجلت الواردات النفطية للعام نفسه (٧٥/٦٥ مليار دولار) وفق «سومو». فمعظم واردات النفط تذهب للاستيراد.

واقتصادياً سيُحسب الاستيراد سواء جرى عبر المصارف او بوسائط اخرى، بفواتير اصولية ام لا. فان كان هناك من خلل (وهناك فعلاً خلل كبير) فيجب البحث عنه في هيكلية الاقتصاد، وضعف الانتاج الوطني اولاً. فالتهريب وخروج الاموال بغير الطرق الاصولية مخالفة قانونية، لكن خروجها -بأية طريقة- حركة اقتصادية لا يمكن وضع سياسات صحيحة دون رصدها وفهمها.

وذكرت ايضاً بان سبب الارتفاع هو «العامل السياسي»، بمعنى ان هذا الموضوع يُستغل لاغراض المضاربة والربح السريع لقوى نافذة، او لتهيج الراي العام لاغراض سياسية.

اشرنا لمضاعفات خفض سعر صرف الدينار الى (١٤٥٠) دينار/دولار، في نهاية ٢٠٢٠، واثاره في ارتفاع اسعار السلع والخدمات. اما التقلبات اليومية الحالية ليصل سعره السوقي (١٦٠٠) دينار/دولار واكثر، فسببه الاكبر العوامل الوطنية والخارجية التي تكلمنا عنها، يضاف اليها عوامل متغيرة اقل تأثيراً في قيمته، كالسعي للربح السريع والمضاربة والصراع السياسي والتصريحات المتناقضة التي تزرع الخوف وتزعزع الثقة.

وهنا لا نتكلم عن معاناة الفقراء او الفساد او التهريب، بل نتكلم عن مؤشرات اقتصادية يجب فهمها لوضع المعالجات المناسبة لها. فلو لم يكن لدى العراق احتياطات كبيرة يستطيع فيها الدفاع عن عملته، لرأينا ارتفاع اسعار الصرف اضعاف التقلبات الحالية، كما يحصل في الكثير من البلدان الاخرى.

مؤكدين ان الجزء الاعظم من خروج العملة يتم تحت غطاء القوانين الهشة والتعليمات المتضاربة، والمعاملات التي يسهل شرعنتها (تزويرها وفسادها) واعطاءها الصفة القانونية، وان وجهتها الاساسية ليس الجمهورية الاسلامية المحاصرة، بل مصارف الغرب والشرق ودبي وابو ظبي، الخ.

مؤشرات تحذير لما قد تشهده العراق مستقبلا

تقرير دولي حول أداء الحكومة العراقية خلال أول 100 يوم

* معهد الشرق الأوسط للدراسات

أفاد تقرير امريكي بأن أداء الحكومة العراقية خلال الـ ١٠٠ يوم الماضية لم يكن مرضياً، مشيراً إلى خططها على المستوى الاقتصادي بأنها غير مقنعة، داعياً المجتمع الدولي للضغط من أجل تنفيذ الالتزام بإجراء الانتخابات المبكرة.

تناول تقرير لمعهد دراسات الشرق الاوسط في واشنطن تقييما لفترة المئة يوم الاولى من حكومة العراق الجديدة، مشيراً إلى أنها قد تركت في المدة الماضية خلال توليها المسؤولية مؤشرات تحذير لما قد تشهده البلاد مستقبلا.

وذكر التقرير الذي ترجمته (المدى)، أن «الحكومة ورغم أنها ما تزال في ايامها المبكرة فان افعالها قد ضلت كثيرا عن الوعود التي أطلقها السوداني قبل توليه المنصب ونتج عنها تراجع في اقتصاد وامن وسيادة وحقوق انسان العراق».

وأشار، إلى أن «الحكومة الجديدة وبينما استلمت المهمة في تشرين الاول الماضي فان هناك بعض الحق في ان يعطى لها الوقت الكافي لإثبات نفسها قبل ان نلقي الاحكام، ولسوء الحظ فان الحكومة خلال الـ ١٠٠ يوم الاولى قدمت مصالح مناصريها على مصالح العامة».

أداء الحكومة العراقية خلال الـ 100 يوم الماضية لم يكن مرضياً

وأكد التقرير، أن «الحكومة وعدت في برنامجها بمراجعة وتعديل قانون الانتخابات خلال ثلاثة أشهر استعدادا لانتخابات جديدة في غضون عام».

وأورد، أن «ذلك لإرجاع المسار الديمقراطي الجريح للعراق على السكة بعد ما شهدته انتخابات تشرين الاول ٢٠٢١ من أحداث».

واستدرك التقرير أنه «وبعد مرور اسابيع فقد اتضح ان مساندي رئيس الحكومة الرئيسيين، زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي وزعيم تحالف الفتح هادي العامري، غير مهتمين بإقامة انتخابات مبكرة، وانهما مصران على البقاء في السلطة والابقاء على الحكومة الحالية لدورة أربع سنوات كاملة».

ولفت، إلى أن «الحكومة استمرت على نهج الإضرار بالاقتصاد كما هو معتاد بالاعتماد على عوائد النفط بشكل قياسي مولدة خلال الاشهر الاخيرة شبكات محسوبية ثابتة نتج عنها قطاع عام مترهل ومتضخم أكثر».

ويواصل التقرير، أن «هناك مؤشرات عن محاولات لإجراء اصلاحات ضرورية لتقليص الانفاق وتنويع مصادر الاقتصاد المعتمد على النفط فقط».

وشدد، على أن «ذلك من خلال خلق فرص عمل حقيقية مستدامة لمئات الآلاف من الشباب الذين يدخلون حيز العمل سنويا».

وأردف التقرير، ان «الحكومة الجديدة بدلا من ذلك تخطط لزيادة الانفاق المستمر على مرتبات القطاع العام لعام ٢٠٢٣ بمقدار ٢٠ تريليون دينار (١٣,٧١ مليار دولار) إضافية».

وأكد، ان «الاموال ستستخدم لتعيين ٦٦ ألف خريج جديد ووضع ٣٦٠ ألف عامل مؤقت آخر في سلم الرواتب».

ويسترسل التقرير، أن «الحكومة ركزت على اجراء تحسينات ترقيعية في مجالات قليلة وفيما يتعلق بالخدمات، والنسبة لبلد يبلغ تعداد نفوسه ٤٢ مليون نسمة فان مثل هذه المحاولات لا تفعل شيئا باتجاه خلق تقدم ملموس حقيقي».

وشدد، على أن «الحكومة الحالية وعدت كباقي سابقاتها بمحاربة الفساد ولكن لحد الان لا توجد مؤشرات تقدم في هذا المجال».

ونوه التقرير، إلى أن «المهمة الأولى للحكومة كان في ردها على ما يعرف بسرقة القرن، انها في اواخر شهر تشرين الثاني كشفت عن أحد المشتبه بهم الرئيسيين في السرقة».

وتابع، أن «الحكومة قد عقدت صفقة مع هذا الشخص لاسترداد المبالغ المسروقة في غضون أسبوعين».

واستدرك التقرير، «بعد مرور أكثر من شهرين

> الحكومة ركزت على اجراء تحسينات ترقيعية في مجالات قليلة

منذ إطلاق سراح المشتبه به لم يتم استرجاع سوى ٨٪ من مجموع الأموال».

وزاد، «وبينما ما تزال خريطة الشبكة الاجرامية بانتظار الكشف عنها، فانها على ما يبدو تضم حلقة واسعة من شخصيات سياسية بضمنهم اولئك الذين كانوا مقربين من رئيس الوزراء السابق».

وأفاد التقرير، بأن «الاسترجاع المتوقف للمال الذي قالت الحكومة انها بصدد استعادته، يشير الى ان المال محمي بغطاء سياسي وسلطوي قوي يفوق قدرة رئيس الوزراء على التعامل معه».

وعد التقرير، «اداء الحكومة فيما يتعلق بالجانب الامني والدفاع عن سيادة العراق بانه كان ضعيفاً أيضاً».

وأضاف، أن «إيران وتركيا وكما فعلتا في السنوات الماضية فانهما مستمرتان بانتهاك سيادة العراق».

وشدد التقرير، على أن «القائد العام، ومنذ تسلمه المنصب، لم يكن رده ازاء تلك الانتهاكات بأكثر من اعتراض من قبله».

ويـرى، أن «الحكومة فشلت في التصدي لهجمات إيران بالطائرات المسيرة والصواريخ على اقليم كردستان في منتصف تشرين الثاني، وعندما التقى بالقادة الايرانيين بعد ايام من هذه الهجمات الأخيرة».

وذهب التقرير، إلى أن «رسالة الحكومة لم تكن اعتراضا على افعالهم، ولكنها عبرت عن امتنان لعرض دعم الجانب الايراني لتأمين حدودها».

وطالب، «المجتمع الدولي بان يكون متأنيا وحذرا في التعامل مع بغداد وان يتبنى نهجا واضحا ومتوازنا بتشجيع الحكومة وتذكيرها انه من اجل الحفاظ على مصداقيتها في داخل العراق وخارجه عليها ان تركز على اجراء تحقيقات جوهرية ومقاضاة المتورطين بالفساد وانتهاكات حقوق الانسان».

ويواصل، أن «ذلك من اجل دعم تطلعات الشعب الذي يستحق العيش بكرامة ويتلقى تعليما جيدا وان يكون جزءا من اقتصاد فعال وان يشرب ماء نظيفا وأن يحكم الشعب نفسه».

ومضى التقرير، إلى «مطالبة المجتمع الدولي ايضا بان يمارس ضغطا على بغداد لإقامة انتخابات حـرة عادلة كما هو مخطط له وان تقف بوجه المحاولات لمنع الاصلاحات في قانون الانتخاب الذي طرح بعد احتجاجات عام ٢٠١٩ والذي ضحى كثير من العراقيين من اجله».

ترجمة: المدى/حامد أحمد

بين رغبة السوداني ورفض حلفاء إيران.. ما مصير قوات أمريكا بالعراق؟

أشرف كمال – الخليج أونلاين:يبدو أن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني يقترب من صدام مع «الإطار التنسيقي»، الذي يضم قوى موالية لإيران؛ بسبب رغبة الأول في الإبقاء على القوات الأمريكية في البلاد، وهو ما يخالف رغبة حلفاء طهران في إخراجها.

ووصل السوداني إلى منصبه أواخر العام الماضي، بدعم من القوى والمليشيات المتحالفة مع إيران، التي سبق أن استصدرت قراراً غير ملزم من البرلمان، في يناير ٢٠٢٠، بمخاطبة كل الدول التي لها حضور عسكري في العراق بسحب قواتها.

لكن السوداني قال في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال»، منتصف يناير ٢٠٢٣، إن حاجة بلاده للقوات الأجنبية لم تنته بعد؛ لأن تهديدات تنظيم الدولة ما تزال قائمة.

ولم يحدد السوداني إطاراً زمنياً لخروج هذه القوات التي تقدم تدريبات واستشارات ولا تقاتل على الأرض، لكنه أعرب عن خشيته من تسرب التنظيم مجدداً للبلاد عبر الحدود مع سوريا، رغم انحسار قوته بشكل شبه كامل.

وتمتلك الولايات المتحدة نحو ألفي جندي في العراق، كما ينفذ حلف شمال الأطلسي (ناتو) مهمة غير قتالية في العراق، يشارك فيها وفق موقعه الإلكتروني «مئات» من العناصر من عدة دول أعضاء أو شركاء للحلف

> العراق يود أن تكون علاقاته مماثلة لتلك التي تتمتع بها السعودية وغيرها

(أستراليا وفنلندا والسويد).

وقال السوداني، الذي تولى منصبه في أكتوبر ٢٠٢٢، إنه يعتزم إرسال وفد رفيع المستوى إلى واشنطن لإجراء محادثات مع المسؤولين الأمريكيين، خلال فبراير الجاري.

وأضاف أن العراق يود أن تكون علاقاته مع الولايات المتحدة مماثلة لتلك التي تتمتع بها السعودية وغيرها من الدول المنتجة للنفط والغاز في الخليج، مضيفاً: «لا أرى أنه من المستحيل أن يكون للعراق علاقات جيدة مع إيران والولايات المتحدة».

غضب حلفاء إيران

عقب تصريحات السوداني قال محمد التميمي، القيادي في «الإطـار التنسيقي» العراقي، لوكالة «سبوتنيك» الروسية، إن قرار إخراج القوات الأمريكية من العراق الذي اتخذه مجلس النواب «لا تراجع عنه»، مضيفاً: «على الحكومة تنفيذ ذلك لمنع دخول البلاد أتون الحرب ضد الاحتلال الأمريكي».

مشكلة السوداني أنه وصل إلى الحكم على أكتاف القوى الموالية لإيران، بعد كثير من السجالات السياسية التي تحولت إلى مواجهات عسكرية في غير مرة، وكانت المليشيات الموالية لطهران أيضاً هي من تقاتل دفاعاً عنه.

ورغم أنه بدأ عهده بزيارة طهران، في نوفمبر ٢٠٢٢، أكد خلالها العمل على التعاون بين البلدين، فإنه يعتزم زيارة الولايات المتحدة أيضاً، ويبدي في الوقت نفسه مودة لم تكن متوقعة مع دول الخليج، وإن لم تكن كتلك التي أظهرها سلفه مصطفى الكاظمي.

في الوقت الراهن تواجه حكومة السوادني قلق فقدان مظلتيها السياسية والعسكرية الموالتين لإيران، وأيضاً خسارة جزء كبير من الكهرباء القادم من طهران، لكنه لا يبدو قادراً على طرد القوات الأمريكية التي يقول إنه بحاجة لها.

في ٥ يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس النواب العراقي، الذي كانت أغلبيته من الشيعة، قـراراً يطلب من الحكومة الاتحادية التقدم بطلب رسمي إلى حكومات الدول التي لها قوات عسكرية لسحبها من العراق.

ولم يلتزم الكاظمي بالقرار حتى خرج من السلطة، في أكتوبر ٢٠٢٢، لكنه دفع مقابل ذلك عديداً من الهجمات التي شنها الموالون لإيران على المرافق الدبلوماسية وعلى أرتال القوات الأمريكية وبعض القواعد التي تضم قوات للتحالف الدولي.

وحالياً يهدد الإطـار بمواجهة عسكرية مع القوات الأمريكية بوصفها قوات احتلال، لكن الولايات المتحدة التي لا تبدو قريبة من إحياء الاتفاق النووي مع إيران تبدو بحاجة لبغداد في حال وقعت ضربة محتملة لطهران، سواء منها أو من دولة الاحتلال.

> دول الخليج تدفع لبقاء هذه القوات، وتحاول التقرب من حكومة السوداني

وأعلن العراق، نهاية ٢٠٢١، انتهاء المهام القتالية لقوات التحالف الدولي وانسحابها من البلاد رسمياً، لتنهي مهمة مواجهة تنظيم الدولة، والانتقال إلى مهمة استشارية لمساعدة القوات العراقية.

إلى جانب ذلك فإن دول الخليج، وخصوصاً السعودية والكويت والإمارات، قد لا تكون راغبة في ترك القوات الأمريكية فراغاً أمنياً في العراق تشغله إيران وأذرعها، التي سبق أن هددت بقصف الرياض.

ويوم الخميس ٢ فبراير ٢٠٢٣، قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان خلال زيارة لبغداد إن العراق يؤدي دوراً عاماً في استقرار المنطقة، فيما قال نظيره العراقي فؤاد حسين إن العلاقات بين البلدين تطورت بشكل كبير وعلى كافة الصعد.

رغبة خليجية بالبقاء الامريكي

المحلل العراقي نظير الكندوري، يرى أن القوات الأمريكية في العراق لن يطرأ عليها تغير جذري، مشيراً إلى أن دعوات طهران وحلفائها لطرد هذه القوات ليست جادة، وتهدف للتسويق الإعلامي، خصوصاً عن إيران، وأيضاً من أجل تهدئة الشارع».

وفي تصريح لـ»الخليج أونلاين» قال الكندوري، إن سبب هذا يعود إلى أن جميع الأحزاب والفصائل المسلحة، وكذلك السوداني، لديهم قناعة بأنهم غير قادرين على مواجهة التحديات الأمنية في العراق دون المساعدة الأمريكية،

كما أن هناك خشية من تكرار سيناريو ٢٠١٤ حينما سيطر تنظيم «داعش» على ثلث مساحة العراق، حسب المحلل السياسي.

ورأى أن المليشيات العراقية لا يمكنها إجبار القوات الأمريكية على الانسحاب، وهي تدرك هذه الحقيقة، حسب الكندوري، الذي أضاف: «إذا غامرت هذه المليشيات وحاولت ضرب القوات الأمريكية وتسببت بسقوط قتلى منهم، فستكون قد حكمت على نفسها بالهلاك؛ لأنها ستصنف كمنظمات إرهابية، وتتم محاربتها كما حوربت داعش».

وخليجياً، يقول الكندوري من الطبيعي أن دولاً على رأسها السعودية والإمارات تشعران بأن وجود الطمأنينة مرهون بهذه القوات التي تمثل ضمانة لهم من أي تهديد إيراني أو من المليشيات الموجودة في العراق.

وخلص الكندوري إلى أن دول الخليج تدفع لبقاء هذه القوات، وتحاول التقرب من حكومة السوداني لحثه على الثبات على موقفه الرافض لخروج القوات الأمريكية.

وختم بالقول: «ربما تكون زيارة وزير الخارجية السعودي لبغداد تعبيراً عن تضامن الخليج مع حكومة السوداني، إضافة إلى أهداف أخرى منها إعادة الحياة للمباحثات الإيرانية السعودية».

ساطع راجي:

حصيلة البرلمان

تجاوز البرلمان العراقي عامه الأول، ففي ٩/ ١/ ٢٠٢٢ انعقدت جلسته الأولى وكانت تسجيلا سريعا للمتاعب والمشكلات التي سيواجهها لاحقا، وبالفعل بدت أحداث تلك الجلسة مجرد صورة مصغرة لما سيعيشه البرلمان على الأقل في عامه الأول الذي شهد تعطلا وانقسامات حادة، جعلت البرلمان، مبنى ومعنى، ساحة للمواجهة السياسية والشعبية وحتى المسلحة، باجتياح جماهير التيار الصدري له، ثم خروجها منه أواخر تموز الماضي بعد مواجهة مسلحة سقط فيها عشرات الضحايا.

استذكار ومراجعة السنة التشريعية الأولى للبرلمان العراقي في دورته الخامسة ضروريان لتقييم عمل وتوجهات القوى السياسية وليس البرلمان كمؤسسة فقط، ومن الواضح أن نتائج العمل المؤسسي للبرلمان ليست بمستوى التوقعات، فقد أدى انسحاب نواب التيار الصدري إلى وجود صورة مشوشة للبرلمان، فالافتراض الاولي هو ان يؤدي الانسحاب وزيادة مقاعد الاطار التنسيقي وتشكيل تحالف إدارة الدولة الواسع الذي انبثقت عنه الحكومة إلى حالة انسجام واستقرار تسهل العمل البرلماني، وخاصة الجانب التشريعي منه بالأخذ في الاعتبار أن اتفاق تشكيل الحكومة تضمن تعهدات متبادلة بتشريع عدد من القوانين، لكن ما حدث خلاف ذلك.

مرت أشهر تفعيل البرلمان بعد انسحاب الصدريين ببطء وكسل، هيمنت خلالها إرادات القيادات السياسية من خارج البرلمان على وتيرة الأداء لترسخ الخلل السياسي الفادح، الذي يعيشه العراق بوجود صناع القرار (قادة الأحزاب) خارج المؤسسات الرسمية (البرلمان والحكومة)، ومع هذا الاختلال تتراجع أهمية حجم الكتل البرلمانية أمام ضرورة اتفاق الزعماء، كما أن استقرار وفعالية التحالفات حتى داخل المكون الواحد مرهونة بالعلاقات والمصالح الشخصية للزعامات، وكما هو متوقع في هكذا ظروف بقيَّ نشاط البرلمان في الحد الأدنى من الفعالية، رغم الأزمات والمشكلات المعيشية، وهو ما يدفع إلى تصاعد اليأس والنفور الشعبي من النظام السياسي الذي سينعكس على استمرار تراجع المشاركة في أي عملية انتخابية مستقبلا.

مستوى الإداء البرلماني يعكس مستوى إداء النظام السياسي كله ويمثل قدرته وإرادته لتصحيح مساره، الذي كشفت أحداث السنة الماضية المخاطر القاتلة التي تنتظره ومستويات العنف والفوضى اللذان يهددانه في حال البقاء على خطه الراهن.

لم يفتح البرلمان ولا قادة كتله ولا زعماء أحزابه جـراح السنة الماضية، التي لن يحصي حصيلتها الحقيقية أي رصد لعدد جلسات البرلمان والقوانين التي شرعها أو عمليات الاستجواب التي نفذها، وستبقى أحداث صيف ٢٠٢٢ البرلمانية هي الأهم في عمر الدورة الخامسة والدورة، التي تليها وربما في عمر النظام السياسي كله، ومع ذلك يحاول النواب وقادتهم تناسيها وكأنها لم تحدث.

د.محمد نور الدين:

بدء العدّ العكسي للانتخابات والغرب يصرّح: لا نريد إردوغان

على بُعد مئة يوم من الانتخابات الرئاسية التركية، يتصاعد التوتّر بين أنقرة والعواصم الغربية، التي لا تفتأ تستدعي المزيد من أسباب الخلاف مع تركيا، عامِدةً، في الأيام الأخيرة، إلى إغلاق عدد من قنصلياتها تِباعاً في إسطنبول، بدعوى وجود «تحذيرات أمنية» من هجمات «إرهابية».

وإذ قابلت أنقرة تلك الخطوات بالتهوين من شأن الحديث عن «المخاطر»، وإدراج القرارات الغربية في

> يربط معظم المحللين بين قرار إغلاق القنصليات على خط أنقرة - استوكهولم

سياق «حملة دولية» على تركيا التي لا تزال على موقفها الرافض تسهيل انضمام السويد إلى حلف «الناتو»، فإن الرغبة الغربية باتت جليّة في إلحاق أكبر أذى سياسي ومعنوي بالرئيس رجب طيب إردوغان، أملاً بخروجه من رئاسيات ٢٠٢٣ مهزوماً.

إلى ما قبْل قرار ثماني دول أوروبية، إضافة إلى الولايات المتحدة، إغلاق قنصليّاتها في مدينة إسطنبول التركية، لم يكن في الأفق ما يشير إلى تطوّرات تستدعي تصعيداً من هذا النوع.

ولذلك ربّما، وصف وزير الداخلية التركي، سليمان صويلو، القرار بأنه «حرب نفسية» ضدّ تركيا، تأتي في إطار «عملية دولية».

وبرّرت الدول التسع، وهي: إيطاليا، إسبانيا، السويد، هولندا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، الدانمرك والولايات المتحدة، خطوتها بوجود «تحذيرات أمنية» من وقوع هجمات «إرهابية» ضدّ سفاراتها وقنصليّاتها، كما ضدّ مراكز عبادة مسيحية ويهودية، وأماكن تسكنها جاليات غربية في إسطنبول.

وإلى أبعد من ذلك، ذهبت القنصلية الامريكية، بتحديدها في بيانها الصادر في ٢٧ كانون الثاني، أماكن بعينها «مهدَّدةً» في المدينة التركية، مِن مِثل تقسيم وباي أوغلو واستقلال وغلطة، قبل أن تحذو حذوها البلدان المذكورة الأخرى، ولا سيما فرنسا التي أغلقت أيضاً مؤسّسات تربوية تابعة لها كـ«ثانوية بيار لوتي» في باي أوغلو.

في المقابل، استنكرت الخارجية التركية حالة الذعر التي يحاول بعض الغرب خلْقها في تركيا، معتبرةً أن ما تفعله تلك القنصليات «لا يخدم سوى الإرهاب بعينه».

وأكّدت الوزارة، بعد استدعائها سفراء الدول التسع، أن «تركيا تقوم بكامل التزاماتها لجهة حماية المؤسّسات الأجنبية»، فيما وصف الناطق باسم «حزب العدالة والتنمية» الحاكم، عمر تشيليك، التحذير من «مخاطر أمنية» بأنه «عمل غير مسؤول لا يمكن قبوله»، قائلاً إن «مصدر المخاطر ليس تركيا، بل الحركات السياسية المعادية للإسلام في أوروبا وعمليات حرْق الكتاب المقدّس للمسلمين»، مؤكداً أن «تركيا ترفض كلّ محاولات اتّهامها وتشويه صورتها».

وربَط وزير الداخلية، سليمان صويلو، بدوره، قرارات الإغلاق التي تتابعت في الأيام الأخيرة من الشهر المنصرم، بـ«حملة غربية على تركيا لا تريد لها أن تكون مستقلّة وحرّة»، لافتاً إلى أن تلك الحملة «كان لها شقّ قانوني يتعلّق بطلب الإفراج عن بعض المعتقَلين السياسيين، وخصوصاً المؤيّدين للغرب، وعندما فشلت هذه الدول في ذلك، انتقلت إلى التحذير من زيارة

انقرة:ما تفعله تلك القنصليات لا يخدم سوى الإرهاب بعينه

تركيا»، التي زارها في عام ٢٠٢٢ أكثر من ٥١ مليون سائح، مُحقّقين لها مدخولاً لا يقلّ عن ٤٦ مليار دولار.

وتساءل صويلو مستنكراً: «إذا كانت الدول الغربية المعنيّة على اطّلاع مسبق على احتمال قيام عمليات إرهابية ضدّها، فلماذا لم تتوقّع قيام حزب «العمال الكردستاني» بعملية شارع الاستقلال قبل فترة؟ ولماذا لم تتبادل المعلومات مع السلطات التركية؟».

وإذ يَذكر الكاتب مراد يتكين أن مصادر دبلوماسية غربية أبلغتْه أن قرار إغلاق القنصليات جاء بناءً على «معلومات موثوقة» تعمل تركيا على دراستها، فإن معظم المحلّلين يربطون بين القرار والتوتّر السائد على خطّ أنقرة - استوكهولم، على خلفيّة قيام كلّ من المتطرّفَين: راسموس بالودان في السويد، وإدوين واغنسفيلد في هولندا، بإحراق نسخ من القرآن الكريم، وفتْح المدّعي العام لأنقرة تحقيقاً في ذلك.

مع هذا، تَنقل محطّة «خلق» التلفزيونية المعارضة عن بيدروس شيرين أوغلو، رئيس «اتّحاد الأوقاف الأرمنية» في تركيا، قوله إنه بناءً على معلومات، أُرسل إلى مسؤولي الجماعة الأرمنية رسالة عبر هواتفهم جاء فيها: «لا أريد أن أزعج مزاجكم، لكنّني مضطرّ لأنقل إليكم أن ثلاثة من عناصر داعش المدرَّبين عسكرياً قد دخلوا البلاد».

كما تَنقل عنه أن هدف هؤلاء هو محاولة اغتيال بعض الزعماء الدينيين والمدنيين، وأنه أوعز إلى «الجماعة» باتّخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة في النشاطات العامّة والمدارس، وتجميد النشاطات من شهرَين إلى ثلاثة أشهر، وإلغاء كلّ الاجتماعات المخطَّط لها، وهو أبلغ السلطات التركية بالأمر، لتعْمد الأخيرة إلى مضاعفة إجراءات الحماية. وعلى رغم ما تَقدّم، يعتقد شيرين أوغلو أنه «لا داعي للذعر»، لافتاً إلى أنه نَصح رؤساء «الأرمنية» بتبرير الإجراءات الجديدة بـ«إنفلونزا الخنازير».

من جهته، يرى الكاتب صولي أوزيـل، في حوار تلفزيوني، أن مبرّرات إغلاق القنصليات هي بالفعل المعلومات الاستخبارية الموثوقة حول وجود تهديدات، لافتاً إلى أن «العديد من عناصر داعش دخلوا أخيراً إلى تركيا من سوريا، بعدما قُتل بعض قياداتهم في إدلب»، وأن هؤلاء «ربّما يسعون إلى الانتقام».

على أن نهاد أولوداغ، وهو مدير الأخبار في تلفزيون «سي أن أن تورك»، يعتقد بأن حجّة الدول الغربية ليست في محلّها؛ إذ إن «السلطات الأمنية التركية نفّذت بنجاح عمليات أمنية، واعتقلت قبل أيام ١٥ عنصراً من داعش، أُودعَ ستّة منهم السجن»، مضيفاً إن «هذه العملية لم تكن جديدة، بل هي استمرار لمكافحة تركيا تنظيم داعش، حيث نفّذت ١٠٤٢ عملية ضدّه في عام ٢٠٢٢، واعتقلت ١٩٨١ عنصراً تابعين لها»، مضيفاً إن

> إغلاق القنصليات جاء بهدف إظهار تركيا أنها بلد غير آمن

«كلّ أوروبا لم تعتقل هذا القدْر من الإرهابيين لأن تركيا هي التي تقوم بمحاربة داعش بشكل جدّي».

من هنا، يرى أولوداغ أن إغلاق القنصليات جاء بهدف إظهار تركيا «أنها بلد غير آمن»، بعدما أعلن محافظ إسطنبول أن ٣٦ في المئة من السائحين الأجانب، أي حوالي ١٦ مليوناً و١٨ ألفاً و٧٢٦ سائحاً، كانت وُجهتهم مدينة إسطنبول تحديداً، مبيّناً أن هؤلاء يأتون من روسيا وألمانيا وإيران والولايات المتحدة وإنكلترا، ويقصدون إسطنبول «لأنها منطقة آمنة وليس فيها أيّ مخاطر جدّية».

ويتابع أن «إغلاق القنصليات هدفه نشر الخوف ومنع مجيء السائحين»، وخصوصاً أن تركيا تنتظر موجة كبيرة منهم في عام ٢٠٢٣، لافتاً إلى أن «السلطات الأمنية تعرف كيف يجري تسريب معلومات استخبارية إلى عناصر أجنبية، واتّخاذها ذريعة لقرار الإغلاق وتشويه سمعة تركيا».

ويُذكّر الإعلامي التركي بأن بلاده «تخوض حروباً استخبارية على أرضها؛ فهي فكّكت خليّة إيرانية كانت تريد استهداف معارضين إيرانيين، وأخرى للموساد الإسرائيلي كانت تستهدف فلسطينيين في تركيا، ومن ثمّ شبكة تجسّس يونانية»، متابعاً أنهم «يريدون تحويل تركيا إلى مركز للعملاء والجواسيس».

وتأتي التطوّرات المتعلّقة بإغلاق القنصليات في سياق حملات متوالية في الأوساط الغربية ضدّ تركيا، ولا سيما بعد اعتراض الأخيرة على انضمام السويد إلى حلف «الناتو».

وفي هذا الإطار، يحمّل الكاتب جورج موناستيرياكوس، في صحيفة «كاتيميرني اليونانية»، أنقرة، مسؤولية تأخير الانضمام، داعياً إلى طرْدها من الحلف، ومعتبراً أنه «حان الوقت لنقول لها كفى». كذلك، صنّف «تقرير الديموقراطية في العالم»، الذي أصدرتْه مجلّة «الإيكومونيست»، تركيا في المرتبة ١٠٣ من أصل ١٦٤ دولة، وفي خانة «الهجينة» التي تسبق خانة «الأنظمة الاستبدادية»، وتلي خانتَي «ديموقراطية كاملة» و«ديموقراطية ناقصة».

وكان تقرير سابق قد صدر عن الاتحاد الأوروبي، انتقد «وضْع الديموقراطية» في تركيا بسبب الاعتقالات في صفوف المعارضين، وإقالات رؤساء البلديات الكورد، وتماهي الأداء القضائي مع توجّهات السلطة السياسية. ويجيء كلّ ما تَقدّم على بُعد مئة يوم تقريباً من الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ١٤ أيار المقبل، والتي لا يخفي الغرب، بمسؤوليه ووسائل إعلامه، رغبته القوية في أن يَخرج الرئيس رجب طيب إردوغان منها خاسراً.

*موقع الكاتب في صحيفة «الاخبار» اللبنانية

من سينافس إردوغان على رئاسة تركيا؟

أنقرة: سعيد عبد الرازق:يترقب الشارع التركي التطورات المتلاحقة حول الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، التي توصف بـ«الحاسمة والمصيرية»، سواء بالنسبة للرئيس رجب طيب إردوغان أو للمعارضة.

وترى المعارضة هذه الانتخابات، التي أعلن عن تقديم موعدها لتجرى يوم ١٤ مايو (أيار) المقبل بدلاً من الموعد الأصلي لها، ١٨ يونيو (حزيران)، فرصة تاريخية لها للعودة إلى سدة الحكم بعد ٢٠ سنة، انفرد فيها إردوغان وحزبه (العدالة والتنمية) بالسلطة.

وفي مقدم هذه التطورات التي تشغل الساحة السياسية، والشارع التركي بشكل عام، ما يتعلق بإعلان أحزاب المعارضة المنضوية تحت ما يسمى بـ«طاولة الستة»، التي تضم ٦ أحزاب من تيارات وألوان سياسية متباينة، مرشحها التوافقي للرئاسة، الذي سينافس إردوغان على منصب الرئاسة.

«طاولة الستة»، التي تضم أحزاب تحالف مبادئ، وليست تحالفاً انتخابياً، هي ٦ أحزاب معارضة؛ حزب الشعب الجمهوري برئاسة كمال كيليتشدار أوغلو، والحزب الجيد برئاسة ميرال أكشينار، وحزب الديمقراطية والتقدم برئاسة علي باباجان، وحزب السعادة برئاسة تمل كاراموﻻ أوغلو، وحزب المستقبل برئاسة أحمد داود أوغلو، والحزب الديمقراطي برئاسة غولتكين أويصال.

ينتظر أن تعلن عن اسم مرشحها للرئاسة في ١٣ فبراير (شباط) الحالي. وهي خطوة طال انتظارها كثيراً،

وتسببت أحياناً في انتقادات لتلك الأحزاب وسخرية من جانب إردوغان، الذي اعتبر أن قادتها فشلوا في الاتفاق فيما بينهم على مرشح يستطيع منافسته على الرئاسة.

استبق قادة أحزاب «طاولة الستة» خطوة إعلان اسم مرشحها الموحد للرئاسة، بإعلان «خريطة الطريق» التي يعتزمون تطبيقها حال الفوز بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة يوم ١٤ مايو المقبل.

وللعلم، إذا أعلن اسم هذا المرشح يوم ١٣ فبراير فسيكون ذلك متزامناً مع إكمال «طاولة الستة» سنة كاملة من التحضيرات للانتخابات منذ تشكيلها في التاريخ ذاته العام الماضي.

ولقد شمل التشكيل وثيقة بعنوان «مذكرة التفاهم بشأن السياسات المشتركة» من أجل التحول إلى النظام البرلماني المعزز، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وتحويل منصبه إلى منصب شرفي رمزي فقط، وتعزيز الديمقراطية والحريات ودولة القانون، وإصلاح الاقتصاد، وتصحيح أخطاء السياسة الخارجية.

جاءت «مذكرة التفاهم» في ٢٤٤ صفحة، وتضمنت ٢٣٠٠ هدف مشترك، تحت ٩ أبواب، و٧٥ عنواناً فرعياً. وحددت مبادئ عمل الأحزاب الستة في مجالات القانون والعدالة والقضاء، والإدارة العامة، ومكافحة الفساد والشفافية والتدقيق، والاقتصاد والتمويل والتوظيف، والعلوم والبحث والتطوير والابتكار، وريادة الأعمال والتحول الرقمي، والسياسات القطاعية، والتعليم والتدريب، والسياسات الاجتماعية، والسياسة الخارجية والدفاع وسياسات الأمن والهجرة.

وكان من أهم ما جاء في «المذكرة»، التي أطلقت في فعالية حاشدة بالعاصمة التركية أنقرة، الاثنين الماضي، بحضور قادة الأحزاب الستة، بنود الانتقال إلى النظام البرلماني المعزّز من أجل سلطة تشريعية فعالة وتشاركية، وسلطة تنفيذية مستقرة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وقضاء مستقل وحيادي، ودولة ليبرالية وديمقراطية تقوم على نظام عادل يتم فيه الفصل بين السلطات.

من ناحية ثانية، ورد ضمن «المذكرة» - التي حملها كتيّب وُزّع على الحضور من السياسيين وأعضاء الأحزاب وممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام - التأكيد على تعزيز سلطة البرلمان، باعتباره ممثلاً للسلطة التشريعية، وإلغاء «حق النقض (الفيتو) الممنوح لرئيس الجمهورية حالياً في ظل النظام الرئاسي، ومنحه فقط الحق في إعادة القوانين إلى البرلمان حال اعتراضه على بعض المواد».

أيضاً تلتزم «مذكرة التفاهم» بخفض العتبة الانتخابية المطلوبة لتمثيل الأحزاب بالبرلمان من ٧ في المائة إلى ٣ في المائة من مجموع الأصوات، وسيكون الحصول على إذن من البرلمان إلزامياً لرفع الدعاوى القضائية المتعلقة بإغلاق الأحزاب السياسية، وسيُصار إلى إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، إضافة إلى «لجنة تحقيق في الفساد» بالبرلمان.

> **تطورات متلاحقة لانتخابات حاسمة قد تشهد نهاية حكم «العدالة والتنمية»**

وكذلك، سيُعتمَد انتخاب الرئيس لمدة ٧ سنوات، على أن يقطع صلته بالحزب الذي ينتمي إليه بعد انتخابه، ولا يعود إلى ممارسة السياسة بعد انتهاء فترة رئاسته. ثم إنه ستلغى مراسيم الطوارئ، مع تقليص المدة المسموح بها في إعلان حالة الطوارئ من ٦ أشهر إلى شهرين فقط، وتُعاد هيكلة المجلس الأعلى للقضاة ومكتب الادعاء العام، ليكون هناك مجلسان منفصلان، أحدهما للقضاة، والآخر لمدعي العموم.

ومن المبادئ الأخرى، التي تضمنتها «المذكرة»، بجانب كل ما سبق، إلغاء نظام الحبس الاحتياطي والاحتجاز والتدقيق الشديد في الحالات الاستثنائية،

وتعزيز حرية الفكر والرأي والتعبير، والانتهاء من البت في التظلمات الناشئة عن مراسيم الطوارئ.

ترشح إردوغان على المحك

للتذكير، «طاولة الستة» تعتبر نفسها «تحالف مبادئ»، وتسعى إلى إعادة النظام البرلماني المعزّز - الذي فرغت من إعداد صيغته - بدلاً من النظام الرئاسي الحالي الذي تقول إنه كرس لنظام حكم الفرد، عبر إقصاء رجب طيب إردوغان وحزبه في الانتخابات المقبلة.

وكما سبق، كان قادة الأحزاب الستة المشاركة قد مهّدوا لـ«خريطة الطريق» التي ضمها برنامجهم الانتخابي، باجتماعهم الحادي عشر منذ انطلاق «طاولة الستة» يوم ١٣ فبراير ٢٠٢٢. وأعقبوه ببيان مشترك شككوا فيه في شرعية خوض الرئيس إردوغان الانتخابات الرئاسية المقبلة، وادّعوا أن تركيا «تدار حالياً من قبل حكومة تتصرف من دون أي اعتبار للدستور والقوانين التي لا تدع مجالاً للشك أو التأويل بشأن عدم إمكانية ترشح إردوغان للرئاسة للمرة الثالثة، ما لم يتم الإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة».

> **استبق قادة المعارضة خطوة إعلان اسم مرشحها بإعلان خريطة الطريق**

من ثَم، رأى البيان المشترك أنه لا يمكن أن يكون إردوغان مرشحاً للرئاسة في انتخابات ١٤ مايو المقبل، بل سيكون ترشحه للمرة الثالثة مخالفاً للدستور و«صفحة سوداء جديدة» في تاريخ البلاد الديمقراطي. وتابع نص البيان أن «المعارضة تعلن للرأي العام رفضها قبول أي أمر يتجاوز الدستور والقانون».

وهنا نشير إلى أن الدستور التركي ينص على أنه لا يمكن الترشح لأكثر من فترتين رئاسيتين، مدة كل منهما ٥ سنوات. ويحق الترشح للمرة الثالثة فقط في حال قرر البرلمان التوجه إلى الانتخابات المبكّرة.

ومن أجل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكّرة يتعيّن أن يصدر البرلمان قراراً بأغلبية ٣٦٠ نائباً من أصل ٦٠٠ نائب. وهو ما لا يملكه الحزب الحاكم ولا المعارضة، في حين يحق لرئيس الجمهورية أيضاً أن يتخذ قراراً بتقديم أو تأخير موعد الانتخابات، لكن قراره بتقديم موعدها لا يعد انتخابات مبكّرة.

من جهته، أعلن إردوغان، خلال الأسبوع الماضي، أنه تقرر تقديم موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة من ١٦ يونيو إلى ١٤ مايو «لاعتبارات تتعلق بامتحانات الجامعات والعطلات»، لكن هذا لا يعني أنها «انتخابات مبكرة».

وبناءً عليه، رأت المعارضة أن الانتخابات ستُجرى وفق «قرار رئاسي»، بما يعني أنها ليست انتخابات مبكرة قرّر البرلمان إجراءها. وبالتالي، فإن ترشح إردوغان هذه المرة سيكون هو ترشحه الثالث، وهو أمر غير ممكن بموجب الدستور.

وفي المقابل، يتمسك حزب العدالة والتنمية (بزعامة إردوغان) الحاكم، وشريكه في «تحالف الشعب» حزب الحركة القومية، بأن الدستور جرى تعديله لإقرار النظام الرئاسي بديلاً للنظام البرلماني في ٢٠١٧، وأجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في يونيو ٢٠١٨.

وبما أن التعديلات لا تُطبّق بأثر رجعي، لا يمكن اعتبار أن إردوغان يترشح للمرة الثالثة، إذ يُعد ترشحه للرئاسة عام ٢٠١٨ هو الأول وفق التعديلات الدستورية الجديدة، وعليه يحق له خوض الانتخابات لمرة ثانية وأخيرة.

الكورد في قلب المعركة

يخوض الانتخابات التركية المقبلة ٢٧ حزباً، وثمة ٣ «تحالفات» انتخابية رسمية، هي «تحالف الشعب»، المؤلف من حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية،

و«تحالف الأمة» المؤلف من أحزاب الشعب الجمهوري والجيد والسعادة، وتحالف «العمل والحرية» الذي يضم إلى جانب الشعوب الديمقراطية كلاً من أحزاب الحركة العمالية واتحاد الجمعيات الاشتراكية والحرية الاجتماعية والعمل التركي.

ويتفق المتابعون على أن حزب الشعوب الديمقراطي (غالبية كردية) نقطة الترجيح في الانتخابات المقبلة، على الرغم من أنه يواجه دعوى قضائية لإغلاقه وحظر النشاط السياسي لمئات من قياداته وأعضائه لمدة ٥ سنوات، وهذا لاتهامه بالتحول إلى «بؤرة لأنشطة زرع الانقسام بين الشعب ودولته» و«ذراع سياسية لحزب العمال الكردستاني» المصنف منظمة إرهابية.

والواقع أن هذا الحزب يمتلك كتلة تصويتية كبيرة ويستطيع ترجيح كفة أي طرف من الأطراف في الانتخابات الرئاسية، سواء مرشح «طاولة الستة» أو إردوغان (بصفته مرشح «تحالف الشعب»). غير أن رئيسة الحزب المشاركة بيروين بولدان، أعلنت الأربعاء أن الحزب سيخوض الانتخابات الرئاسية بمرشحه الخاص، وأنه سيعلن اسم المرشح خلال الأسبوع الأول من فبراير، أي قبل إعلان «طاولة الستة» اسم مرشحها، وهو ما يعني رفض التعاون مع أي من الجبهتين.

خطوة حزب الشعوب الديمقراطي هذه جاءت بعدما ترك الباب مفتوحاً لفترة للمفاوضات من جانب «طاولة الستة» لدمجه في الطاولة. إلا أنه قرر بعدها الدفع بمرشحه الخاص والعمل بمفرده، لإدراكه أن هذا يعني أن مرشح أحزاب «طاولة الستة» لن يستطيع حسم الانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى. وهو إن استطاع المنافسة في هذه الجولة، فلن ينجح في حسمها لصالحه، وبالتالي ستكون هناك جولة ثانية، وحينذاك سيحاول كل مرشح جذب الحزب لطرفه.

لقد أصر الحزب على الدفع بمرشحه الخاص على، الرغم من الدعوة التي أطلقها رئيسه المشارك السابق السجين، صلاح الدين دميرطاش، إلى حزبه وجميع أحزاب المعارضة للالتفاف والتكاتف معاً حول المرشح التوافقي لـ«طاولة الستة». لكن يبدو أن هذه الدعوة لم تلقَ الصدى المأمول، لامتعاض الحزب من صمت أحزاب «طاولة الستة» إزاء ممارسات الرئيس إردوغان تجاهه وحملته عليه وإلصاق تهمة الإرهاب به، وصولاً إلى رفع دعوى قضائية لإغلاقه. ناهيك عن إقدام المحكمة الدستورية على تجميد حساب الحزب، الذي يتلقى فيه الدعم من خزينة الدولة قبل الانتخابات، ثم رفض تأجيل نظر القضية إلى ما بعد الانتخابات، وكذلك الموقف المتصلب لرئيسة الحزب الجيد وعضو «الطاولة» ميرال أكشينار، ذات التوجه القومي، التي هدّدت بانسحاب حزبها من «الطاولة»، حال انضمام حزب الشعوب الديمقراطي إليها.

> **طاولة الستة تعتبر نفسها تحالف مبادئ**

في المقابل، بذل رئيس حزب الشعب الجمهوري، كمال كيليتشدار أوغلو، جهوداً كبيرة لمدّ يد الصداقة وتحقيق تعاون مع حزب الشعوب الديمقراطي على قاعدة المصالح المشتركة.

وأثمرت هذه الجهود عن فوز مرشحي حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٩؛ أكرم إمام أوغلو في إسطنبول، ومنصور ياواش بالعاصمة أنقرة، وظفرهما برئاستي المدينتين الكبريين في تركيا، والأهم بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الحاكم وإردوغان.

وبالمناسبة، تعد إسطنبول (كبرى مدن البلاد) مؤشراً لاتجاه الانتخابات، إذ دائماً ما يردد إردوغان أن من يفوز بإسطنبول يفوز بتركيا.

بيد أن كيليتشدار أوغلو أيضاً حريص جداً على

ضمان أصوات الناخبين الكورد في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ولذا وعد بمنح حزب الشعوب الديمقراطي إحدى الحقائب الوزارية، عند وصول المعارضة إلى السلطة. وأيّده في ذلك الانفتاح رئيس حزب الديمقراطية والتقدم (الوزير السابق) علي باباجان، الذي تعهد أيضاً بضمان حقوق الكورد في التعليم واستخدام لغتهم الأم، ما عرّضه لانتقادات واسعة وهجوم من جانب حزب العدالة والتنمية، الذي كان من قياداته البارزة قبل الانشقاق عنه وتأسيسه حزبه.

هذا، وكرّر باباجان، في الفترة الأخيرة، انتقاداته للمادتين ٤٢ و٦٦ من الدستور التركي، اللتين تنصان على أن جميع المواطنين الذين يقيمون على الأراضي التركية هم أتراك، وأن التعليم يكون باللغة التركية فقط.

ومما قاله: «نحن بحاجة إلى الكلام عن هذه النقاط من دون خوف، سواء عن هاتين المادتين أو أي مادة أخرى. سنعيد كتابة هذه المواد في الدستور الجديد لنؤسس لتركيا معاصرة... جميع المواطنين متساوون. ويجب أن يعيش الإنسان ويحظى بكرامته كي تستمر الدولة»، مشيراً إلى أن هناك مشكلات للمكوّنات الدينية والطائفية الأخرى، وينبغي حلها.

ولم تختلف عن هذا الموقف مواقف أحزاب المستقبل والسعادة والديمقراطي. وهي ترى أيضاً في التعاون مع حزب الشعوب الديمقراطي فائدة ليس فقط في الانتخابات المقبلة، بل أيضاً في السياسة التي ستتبع لاحقاً، بعد فوزها في الانتخابات، من أجل حل «المسألة الكردية» التي لطالما أرّقت تركيا وفشلت الحكومات التركية المتعاقبة في حلّها.

وكذلك يرى حزب الشعوب الديمقراطي أن علاقاته بأحزاب المعارضة يجب ألا تظل قاصرة على فترات الاستحقاقات الانتخابية، بل عليه أن يسعى إلى إثبات وجوده كحزب تركي حقيقي قادر على تقديم الحلول لمشكلات البلاد والمواطنين على اختلاف عرقياتهم وتوجهاتهم، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن يلعبه في تسهيل حل «المشكلة الكردية» كونه الممثل الشرعي لكورد تركيا.

ختاماً،

لا يخفى على الأتراك، وكذلك على متابعي الشأن التركي أن الرئيس إردوغان يسعى بكل طاقته إلى «عزل» حزب الشعوب الديمقراطي عن «تحالف الأمة» و«طاولة الستة»، لأن انضمام كتلة الحزب التصويتية إلى أي منهما، خصوصاً في الانتخابات الرئاسية، قد يكلّفه خسارة منصبه، ربما من الجولة الأولى. وبالفعل، تشير مختلف استطلاعات الرأي إلى أن نسبة تأييد الحزب الكردي تتجاوز ١٢ في المائة، وأن كتلته التصويتية تصل إلى نحو ٧ ملايين ناخب من إجمالي عدد الناخبين، وهو ٦٠ مليوناً.

> **يخوض الانتخابات 27 حزبا و 3 تحالفات انتخابية رسمية**

من هذا المنطلق، يسعى إردوغان إلى استقطاب الكورد الرافضين للإرهاب ولحزب العمال الكردستاني، عبر التلويح بعملية عسكرية في شمال سوريا ضد ميليشيا «وحدات حماية الشعب الكردية» (أكبر مكونات ميليشيا «قوات سوريا الديمقراطية - قسد»). وبوصم حزب الشعوب الديمقراطي بدعم «العمال الكردستاني» والميليشيا الكردية يأمل إردوغان في تحقيق هدفين بضربة واحدة؛ أولهما زيادة التفاف القوميين حوله وحول حزبه... وثانيهما كسر قاعدة حزب الشعوب الديمقراطي، ومنعها من الذهاب إلى أحزاب المعارضة.

لماذا لن يصوّت شباب «الجيل زد» لإردوغان وحزبه؟

> مشكلة الصوت الكردي ليست المشكلة الوحيدة التي تواجه الرئيس التركي رجب طيب إردوغان وحزبه في الانتخابات المقبلة، بل هناك اليوم معضلة تحدّي الشباب في الفئة العمرية ما بين ١٨ و٢٥ سنة، الذين أعلنوا العصيان على الحكومة في ظل الأوضاع الاقتصادية وانسداد الأفق أمامهم وشعورهم بالتهميش في تركيا المستقبل طالما بقي النظام القائم.

وإذا كان إردوغان قد حاول قدر استطاعته خلال الأشهر الأخيرة تقديم حوافز عبر زيادة الحد الأدنى للأجور، ورفع الرواتب التقاعدية، وتقديم مساعدات لملايين الأسر الفقيرة، فإن كل ذلك لم يكن كافياً. والسبب أن غول التضخم كان يسحق أول فأول كل زيادة تقدمها الحكومة، والشركات وأصحاب الأعمال يحصلون باليد اليسرى أضعاف ما تقدمه الحكومة باليد اليمنى، برفع أسعار المنتجات والخدمات، ليتمكنوا من سداد فاتورة زيادة الأجور، فضلاً عن أن استمرار الزيادات الرهيبة في الأسعار مع كل إعلان عن تحريك في الأجور يلتهم كل الأخضر واليابس.

يربو عدد مَن يحق لهم التصويت من الشباب بين ١٨ و٢٥ سنة، المعروفين في تركيا والغرب بـ«الجيل زد»، على ٦ ملايين ناخب من إجمالي الناخبين الذين تتنافس الأحزاب على أصواتهم. ولقد كشف إردوغان من لقاءاته مع هؤلاء بعدما أظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية أصواتهم ستذهب إلى المعارضة، منها استطلاع أجراه أخيراً مركز «أو آر جي» عن تفضيل ٢١/٧ في المائة منهم التصويت لصالح حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، و١٧/٤ في المائة لصالح حليفه في «تحالف الأمة» الحزب الجيد، في حين لم يحصل حزب العدالة والتنمية الحاكم سوى على ١٣/١ في المائة من أصوات «الجيل زد»، ولم تزد نسبة من سيصوتون منهم لحليفه حزب الحركة القومية عن ٧/٤ في المائة.

واضح أن أسباب عزوف الشباب عن التصويت لصالح حزب إردوغان عائد إلى سوء الوضع الاقتصادي، ووضع حرية الرأي والتعبير، بسبب حملات التضييق على وسائل التواصل الاجتماعي... فضلاً عن تحوّل تركيا عن التوجه نحو أوروبا، وزيادة انغماسها في مشكلات الشرق الأوسط بسبب سياسات حزب العدالة والتنمية الحاكم على مدى ٢٠ سنة، وتوق الشباب للعودة إلى الجمهورية التركية العلمانية الاجتماعية التي تعلي من قيم الديمقراطية والحريات.

> **لطالما أرقت المسألة الكردية تركيا وفشلت الحكومات التركية المتعاقبة في حلها**

وفعلاً، بات توجه الشباب للهجرة من تركيا لافتاً في السنوات الأخيرة. إذ احتل الأتراك المرتبة الثالثة بعد السوريين والأفغان في طلبات اللجوء المقدّمة إلى ألمانيا خلال العام الماضي. وبحسب التقرير السنوي للمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، تقدم ٢١٧٧٧٤ شخصاً للحصول على اللجوء في ألمانيا عام ٢٠٢٢، وهو أعلى بنسبة ٤٧ في المائة عن العام ٢٠٢١. وأكد استطلاع أجرته شركة «جيزيجي» لاستطلاعات الرأي أن ناخبي «الجيل زد» يشعرون بالغضب من الحكومة بشكل عام، لكنهم لا يتمسكون بفكر معين ولا يثقون تماماً بالمعارضة، ويرفضون بشدة قمع أنماط الحياة وحرية التعبير ووسائل الإعلام. وأكد مدير الشركة، مراد جيزجي، أن ٨٠ في المائة من هذا الجيل لن يصوتوا لصالح حزب إردوغان.

*صحيفة «الشرق الاوسط»/حصاد وقضايا

د. ألون بن مئير :

محاولة أردوغان اليائسة ليصبح أتاتورك الجديد

لو كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد واصل إصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والسياسية الأكثر إثارة للإعجاب التي بدأها ونفذها خلال سنواته الأولى في السلطة، لكانت تركيا اليوم دولة عظيمة ومزدهرة وتتمتع في نفس الوقت بنفوذ إقليمي وعالمي هائل تحت قيادته. ولكن بدلاً من ذلك، عكس أردوغان إنجازاته على جميع الجبهات المحلية والدولية في سعيه لبناء نظام استبدادي يمكن أن يرضي تعطشه الذي لا ينضب للمزيد من السلطة. لن يتوقف أردوغان عن تحقيق أي شيء للفوز في الانتخابات المقبلة في شهر مايو. إنه يأمل بالتأكيد أن يترأس في التاسع والعشرين من أكتوبر الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك، وأن يتم الاعتراف به باعتباره أتاتورك (الأب) الجديد لتركيا الحديثة. يجب على الشعب التركي أن يحرمه من هذا الشرف بسبب انتهاكاته المروعة والمستمرة لحقوق الإنسان.

ولتوضيح سبب عدم استحقاق أردوغان رئاسة الذكرى السنوية ورفضه في انتخابات مايو، من الضروري أولاً تقديم تقرير موجز عن دعمه المتواصل للإرهاب وحملته المستمرة لمضايقة ونزع الشرعية عن الشعب وأحزاب المعارضة لتحقيق هدفه المشؤوم.

في أعقاب الانقلاب الفاشل في شهر يوليو ٢٠١٦ اعتقل أردوغان عشرات الآلاف من الأبرياء، بمن فيهم المئات من المسؤولين الأمنيين والأكاديميين والعسكريين المشتبه في انتمائهم لحركة حزمت (غولن) واتهمهم بالمشاركة في الانقلاب. إنه يستخدم المادة ٣٠١ من قانون مكافحة الإرهاب

لقمع المعارضة وحتى تجريم انتقاد "الهوية التركية".

اعتقل أردوغان المئات من الصحافيين متهمًا إياهم بنشر دعاية مناهضة للحكومة، وأغلق العشرات من المحطات التلفزيونية والإذاعية، وفرض قيودًا على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. تم سجن ما يقرب من ٢٠٠ صحافي منذ عام ٢٠١٦؛ ولا يزال ٤٠ معتقلا حاليًا قابعين في سجون غير إنسانية تتحدى بشكل صارخ اتفاقية حرية الصحافة، لاسيما في دولة عضو في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، ويغادر الآلاف من خريجي الجامعات البلاد بحثًا عن فرص عمل وتحرير أنفسهم من قيود أردوغان. وتتسبب مغادرتهم في نزيف أكاديمي ينذر بالخطر ويؤثر على كل نوع من الصناعة تقريبًا.

وأفاد مجلس أوروبا وجامعة لوزان أن تركيا بها أكبر عدد من السجناء المدانين بتهم تتعلق بالإرهاب. ويقول في هذا السياق الصحافي التركي أوزاي بولوت "يُظهر التقرير الذي تم تحديثه في أبريل ٢٠٢١ أنه في ذلك الوقت كان هناك ما مجموعه ٣٠ ألفا و٥٢٤ نزيلاً في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا الذين حُكم عليهم بالإرهاب؛ ومن بين هؤلاء كان ٢٩٨٢٧ في السجون التركية". وفي كتابه "الحرب والسلام"، يقول ليو تولستوي "على المرء فقط أن يعترف بأن الهدوء العام في خطر وأي إجراء بعد ذلك يجد مبررًا له.. كل أهوال عهد الإرهاب كانت قائمة فقط على الاهتمام بالهدوء العام".. وتحقيقا لهذه الغاية، يعلن أردوغان أنه رجل تقي، لكنه لا يستخدم الإسلام إلا كأداة سياسية لإبراز قوته وتأكيد نزواته الدكتاتورية.

وذكرت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) أن أردوغان يستخدم بشكل ملائم قانون مكافحة الإرهاب رقم ٣٧١٣ والذي تم سنه من قبل البرلمان الذي يقوده حزبه، أي حزب العدالة والتنمية، لخنق الحريات وإسكات أصوات أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان. ويسمح القانون له بتصنيف المدافعين عن حقوق الإنسان السلميين على أنهم "مجرمون إرهابيون". وتنص المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب على أن "البيانات الرسمية تظهر أنه في عام ٢٠٢٠ تمت محاكمة ٦٥٥١ شخصًا بموجب قانون مكافحة الإرهاب، في حين تم التحقيق مع عدد مذهل وهو ٢٠٨٨٣٣ شخصًا على خلفية "العضوية في منظمة مسلحة"، وهم عادةً أولئك المتورطون في حركة غولن.

ويواصل أردوغان حملته القمعية ضد مجتمعه الكردي الذي يمثل ما يقرب من ٢٠ في المئة من السكان، ويحرمهم من حقوق الإنسان الأساسية. ويبدو أن اضطهاده المنهجي للكورد ليس له حدود، حيث يتهم الآلاف على أنهم من المؤيدين لحزب العمال الكردستاني الذي يعتبره منظمة إرهابية والذي تقاتله الحكومات التركية المتعاقبة منذ أكثر من ٥٠ عامًا بكلفة بشرية ومادية باهظة.

> **"أردوغان يريد بشكل محموم تصوير نفسه على أنه مصلح عظيم"**

ويطالب أردوغان باستمرار دول البلقان والاتحاد الأوروبي المختلفة بتسليم المواطنين الأتراك الذين يتهمهم بأنهم إرهابيون لمحاكمتهم أمام محاكمه الفاسدة، حارما إياهم بذلك من الإجراءات القانونية الواجبة وتعريضهم للتعذيب الوحشي من أجل انتزاع الاعترافات بجرائم لم يرتكبوها قط.

إنه يمنع فنلندا والسويد من الانضمام إلى الناتو ما لم تسلم السويد حوالي ١٣٠ لاجئًا سياسيًا، معظمهم من الكورد الأتراك لمحاكمتهم في تركيا. رفضت السويد مطلبه علما منها أنه بمجرد وصولهم إلى الأراضي التركية سيكون ذلك بمثابة قبلة الموت. هذا مع التأكيد أن سيادة القانون في تركيا تحت حكم أردوغان قد تم تفكيكها بشكل فعال.

ولتحسين فرص إعادة انتخابه، يريد أردوغان ضمان حرمان الأحزاب السياسية الكردية من التمثيل في البرلمان. ولهذا الغرض قام بسجن ٥٦ عضوًا من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكورد وأبعد أعضاءه الباقين من العملية

التشريعية؛ إنه مصمم على إغلاق الحزب بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، ألقى أردوغان القبض على العديد من أعضاء حزب المناطق الديمقراطي (DBP) متهما إياهم بارتكاب جرائم لا أساس لها تتعلق بالإرهاب واستبدلهم بشكل غير قانوني من خلال الأمناء المعينين من قبل الحكومة.

ويطلب أردوغان من إدارة جو بايدن إصدار بيان لدعم سياساته لمساعدته في محاولته لإعادة انتخابه، بينما هو في الواقع على خلاف مع الرئيس بايدن حول مجموعة من القضايا الحاسمة، بما في ذلك انتهاكاته الفاضحة لحقوق الإنسان، ورفضه السماح للسويد وفنلندا بالانضمام إلى الناتو، وشرائه نظام الدفاع الجوي الروسي الصنع S-٤٠٠، وغسيل الأموال، وفساده المستمر. وفي عام ٢٠١٩ حاول عرقلة خطة الناتو للدفاع عن بولندا ودول البلطيق ما لم يصنّف حلف الناتو قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الكورد على أنها إرهابية.

قد يعتقد المرء أنه إذا كان أردوغان جادا للغاية لإعادة انتخابه في شهر مايو، فسوف يقدم تنازلات كبيرة على الصعيدين المحلي وفي علاقاته مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فلماذا لا يقوم بالعفو عن جميع المعتقلين السياسيين، والإفراج عن الصحافيين، والتوقف عن مضايقة وسجن زعماء أحزاب المعارضة، والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وسيادة القانون؟

لماذا لا يتنازل عن معارضته لانضمام السويد إلى الناتو؟ ولماذا لا يلغي شرائه لمجموعة ثانية من S-٤٠٠ وإيقاف تشغيل تلك المستخدمة حاليًا التي لا تتوافق تمامًا مع أنظمة الدفاع الجوي لحلف الناتو؟ وأخيرًا، لماذا لا يعيد المبادئ الديمقراطية التي يجب على كل دولة عضو في الناتو الالتزام بها؟

لكن هوس أردوغان بالسلطة المطلقة أعماه عن رؤية محنة شعبه والشعور بها، الأمر الذي يظهر فقط جهله وقصر نظره. وكما لاحظ خورخي لويس بورخيس، فإن "الدكتاتوريات تعزز الاضطهاد، والدكتاتوريات تعزز العبودية، والدكتاتوريات تعزز القسوة؛ والأمر الأكثر بغضًا هو حقيقة أنهم يرعون الحماقة".

أخبرني منذ عدة سنوات رئيس وزراء أردوغان السابق أحمد داود أوغلو أنه بحلول عام ٢٠٢٣ ستستعيد تركيا المجد والنفوذ العالمي والهيبة التي كانت تتمتع بها الإمبراطورية العثمانية في أوجها. وغني عن القول إن نبوءة داود أوغلو لم تتحقق. فعلى العكس من ذلك، فإن اقتصاد تركيا ونظامها الاجتماعي والسياسي والديمقراطية في حالة فوضى تامة. تركيا بعيدة كل البعد عن كون لديها "صفر مشاكل مع جيرانها"، ولا تزال بعيدة عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

> **هوس أردوغان بالسلطة المطلقة أعماه عن رؤية محنة شعبه والشعور بها**

إذا تمكن أردوغان من إعادة انتخابه من خلال الغش وحرمان أحزاب المعارضة من حق التصويت، فسوف يحتفل بالذكرى المئوية بينما يترأس دولة متراجعة مع مواطنين محبطين ويائسين وتراجع في مكانتها الإقليمية والدولية. لن يكون أردوغان أتاتورك الجديد على الرغم من أنه يريد بشكل محموم تصوير نفسه على أنه مصلح عظيم يقود قوة بناءة وعظيمة على المسرح العالمي.

ولكن بدلاً من ذلك، سيذكر التاريخ أردوغان بازدراء واحتقار لأنه أهدر إمكانات تركيا الهائلة مع حطّه من قدر الذكرى السنوية التي كان من الممكن أن تكون بمثابة أعظم احتفال لتركيا منذ مئة عام.

* صحفي امريكي وأستاذ العلاقات الدولية بمركز الدراسات الدولية في جامعة نيويورك *موقع الكاتب في صحيفة«العرب»اللندنية

الجنرال مظلوم عبدي:

تركيا تريد شن الهجوم قبل الانتخابات و المعركة ضد داعش في خطر

تطرق قائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال "مظلوم عبدي" في مقابلة خاصة مع قناة "العربية الحدث" إلى جملة من التطورات السياسية والعسكرية على الساحتين الدولية والسورية وتحديداً في أعقاب محاولات النظام التركي التطبيع مع السلطة السورية والتهديد بعملية عسكرية في شمال وشرق سوريا تستهدف الإدارة الذاتية الديمقراطية.

وفي معرض حديثه عن توقعه توقيت العملية العسكرية التركية في شباط فبراير المقبل قال عبدي: إن تقييمنا للأوضاع جاء نتيجة نقاشاتنا مع جميع الأطراف واستنتجنا أن تركيا تريد شن هجوم برّي على مناطقنا قبل الانتخابات الرئاسية، والهجوم الذي سيركزون عليه سيكون في كوباني

وأضاف عبدي: نتوقع أن تفضي المحادثات الجارية بين الروس والأتراك وسوريا إلى مساومة أو صفقة بشأن شنّ عملية عسكرية في كوباني، حيث أنه في حال شنت تركيا هجوماً على تل رفعت أو منبج فأن قوات النظام السوري أو القوات الأخرى لن تسمح باحتلال تركي جديد في تلك المناطق لكنها لن تبدي اهتماماً بمصير كوباني وهذا ما استنتجناه في حواراتنا مع كافة الأطراف.

تواصُلنا وتنسيقنا مع النظام السوري مستمرٌ

وفيما يخص التواصل مع النظام السوري حول التهديدات التركية، أوضح عبدي: تواصُلنا وتنسيقنا مع النظام السوري مستمرٌ في الملفات الأمنية والعسكرية لأن الأقاليم التي تنوي تركيا استهدافها يتواجد فيها نحو اثني عشر ألف عنصر من قوات النظام السوري، وطلبنا منهم التصدي لأي هجوم تركي. لكن النظام السوري لم يرد علينا حتى الآن بشأن مواجهة الاحتلال التركي وهذا واجبهم.

لاصفقة أو مقايضة بين تركيا والولايات المتحدة على حسابنا

وحول احتمال وجود صفقة أو مقايضة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على حساب الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، قال عبدي: لا اعتقد أن هناك تفاهمات أو صفقة بين الأتراك والأمريكيين وفق الأجوبة الرسمية التي استلمناها، والإدارة الأمريكية ترفض شيئاً كهذا، ووفق ما نراه فأن لديهم موقفاً بشأن الاحتلال التركي ولكننا نطالب الإدارة الأمريكية باتخاذ مواقف أكثر جدية والتعاون مع الإدارة الذاتية وقسد سياسياً وليس أمنياً فقط في شمال شرقي سوريا.

ووصلنا إلى قناعة بأن التعاون العسكري ليس كافياً لقتال داعش. يجب أن يكون هناك دعماً سياسياً واقتصادياً للإدارة الذاتية للقضاء على التنظيم نهائياً، وإن لم يكن المستقبل السياسي واضحاً فأن المعركة ضد داعش ستكون في خطر.

فتح الله حسيني:

خارطة روجآفا أصبحت واقعاً.. ولا بديل عن التفاوض معها

توقع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي هجوماً تركياً خامساً على روجآفا، وهذه المرة الهجوم على مدينة كوباني في شهر شباط المقبل، لأن كوباني تشكل دلالة رمزية بالنسبة لجميع الكرد، مشيراً في الوقت ذاته الى أنهم يأخذون التهديدات التركية على «محمل الجد»، وأنهم وضعوا المجتمع الدولي والتحالف الدولي حيال مسؤولياتها.

ونوه قائد قوات سوريا الديمقراطية الى ان التهديدات التركية ناجمة عن محاولة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، «حشد دعم القوميين المتشددين في تركيا مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في تركيا.

في سياق محاولات التقارب بين أنقرة ودمشق برعاية روسية، فأن أنقرة تستعد عسكرياً لتدمير مناطق أخرى من الجغرافيا السورية، وسط رفض دولي واقليمي، ولكن في كل الأحوال فان فتح مسار تفاوض جديد بين تركيا والنظام السوري، لن يكتب لها

التوسط الأمريكي بين أنقرة وقسد أحد أهم معالم المرحلة الراهنة

النجاح، وسط شروط عصية من الجانبين من أبرزها سحب القوات التركية ووقف دعم المعارضة العربية الاسلامية، لأن أهم أولويات أنقرة سابقاً وراهناً محاربة الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا والمشروع الكردي القائم، الذي أصبح واقعاً حقيقياً ولا بد من التفاوض معه ، وهذا ربما ما دعا ممثل الولايات المتحدة الامريكية بشمال وشرق سوريا، نيكولاس غرانجر، الى العودة السريعة إلى روجآفا واللقاء مع الأطراف السياسية الكردية مشدداً على رفض بلاده أي عمل عسكري في المنطقة، وهي على الخط لتهدئة الاوضاع بين أنقرة وقوات سوريا الديمقراطية، بعدما أعربت الولايات المتحدة على لسان كبار مسؤوليها السياسيين والعسكريين عن رفضهم للتوترات القائمة في مناطق شمال وشرق سوريا وخطورتها في ذات الوقت ، لأن تلك التوترات خطيرة وتشكل تهديداً على هدف أمريكا وقسد المشترك وهو انهاء الارهاب وضرورة استتباب الأمن والاستقرار في مناطق عانت كثيراً من الحروب دون وجود ملامح للحل السياسي في مجمل البلاد.

خطوة تركيا خطيرة، في التصعيد في روجآفا وفي التهدأة حيال حكومة دمشق، ولكن يسيطر التخبط على سياسات تركيا الاقليمية وخاصة تجاه سوريا التي كانت ساحة مفتوحة لتركيا لتصفية حساباتها الطائفية، ومن ثم حدوداً مفتوحة لتصدير أزماتها المتتالية، حتى باتت أنقرة ذاتها وسط أزمات كثيرة، فكانت الانتخابات التركية المقبلة الشماعة الأكثر بروزاً ليتخلص حزب العدالة والتنمية منها، ولكن بصعوبة تامة وربما تكون انتخابات خاسرة لذلك الحزب بامتياز.

التوسط الأمريكي بين أنقرة وقسد أحد أهم معالم المرحلة الراهنة، وربما تكن انتكاسة للمصالحة المزمعة بين دمشق وأنقرة، والتفاوض مع قسد بوساطة أمريكية هذه المرة، ستكون لصالح أنقرة وروجآفا معاً، وربما لصالح حكومة دمشق أيضاً.

تشكيك بالدور الامريكي في الحوار الكردي السوري

*العربي الجديد

منذ العام ٢٠٢٠ تعثر الحوار الكردي – الكردي في سورية، بين أكبر مكونين كرديين في البلاد، أحزاب الوحدة الوطنية بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي من جهة وأحزاب المجلس الوطني الكردي من جهة أخرى.

وذهبت بعض أطـراف الحوار لاتهام الراعي الامريكي بوضع العصي في عجلاته، رغم الرعاية الامريكية الشكلية له، فيما تؤكد الخارجية الامريكية لـ»العربي الجديد» التزامها بتشجيع الحوار بين الكورد والعمل لتعزيز التعاون والوحدة بين الكورد.

وفي حين تركت جلسات الحوار الذي بدأ بعدة جولات في العام ٢٠١٩ تفاؤلاً بتوصل الطرفين لمشتركات والذهاب نحو صيغة إدارة مشتركة لشمال شرق سورية، الذي يقبع تحت سيطرة الإدارة الذاتية التي يهيمن عليها حزب الاتحاد الديمقراطي بالشراكة العسكرية مع «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) والسياسية مع «مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد)، جاء التوقف وسط تبادل الاتهامات بالعرقلة بين الطرفين، ثم اتهام واشنطن أو مسؤوليها المكلفين بالإشراف على الحوار بعدم الجدية في إكماله، وحتى عرقلته كذلك.

الدور الامريكي في الحوار

وقال محمد سعيد وادي، عضو اللجنة المركزية في الحزب «الديمقراطي الكردستاني ــ سورية»، أحد أحزاب «المجلس الوطني الكردي»، إن الحوارات التي جرت بين وفد «المجلس» ووفد أحزاب الوحدة الوطنية الكردية برعاية امريكية توصلت إلى بعض النقاط الأساسية.

ونوّه في حديثٍ مع «العربي الجديد»، إلى أنه كان مقرراً أن «يقوم المبعوث الامريكي السابق إلى شمال سورية وشرقها ديفيد برونشتاين، الذي رعى الاتفاق بين الطرفين، بأن يعلن عنها، وهو ما لم يتم».

وأضاف أنه «لأجل ذلك التزمنا بالمجلس الوطني بما قـرره برونشتاين، على أساس أنه سيعلن النقاط التي توصلنا إليها في مؤتمر صحافي، غير أن الإعلان لم يحصل بسبب الخلافات بين إقليم كردستان وحزب العمال الكردستاني».

> **وادي: في المسألة الكردية، يدير الامريكيون الأزمة ولكنهم لا يحلونها**

وأوضح سعيد وادي أن «الاتفاق ينصّ على تعهّد حزب الاتحاد بالتوقف عن إحراق مكاتبنا، وإفساح المجال للطلاب للذهاب إلى المدارس التي يختارها أهلهم. ومع عدم الإعلان عن الاتفاق، ومنذ ذلك الحين توقف الحوار، أي قبل نحو عامين».

وأفاد بأن «المجلس» عرض أخيراً استئناف «الحوار من النقطة التي وصلنا إليها، لكن لا جديد». وأكد سعيد وادي أن «لا ضغط امريكياً جدياً على الطرف الآخر لأجل استكمال الحوار، على الرغم من امتلاك الامريكي أدوات الضغط على حزب الاتحاد وحلفائه. في المسألة الكردية، يدير الامريكيون الأزمة ولكنهم لا يحلونها».

من جهته، أشـار المسؤول الإداري في الحزب «الديمقراطي الكردستاني ــ سورية»، محمد إسماعيل، إلى أن نقاشاً جدياً دار حول الاستقرار في المنطقة خلال المفاوضات، ووضعنا شرطين وقع عليهما المبعوث الامريكي وقائد «قسد» مظلوم عبدي، ولم يتم الإعلان عن الاتفاق، ومن ثم تم نقل المبعوث الامريكي إلى شرق سورية، وتوقف كل شيء. وعلى عكس سعيد وادي، رأى إسماعيل أن «الامريكيين جادون في تحقيق استقرار في المنطقة، وهذا لا ينفي البحث عن مصالحهم».

في المقابل، اعتبر سكرتير حزب «اتحاد الشغيلة الكردستاني»، أحد أحزاب الوحدة الوطنية الكردية، محمد شيخي، أن «الولايات المتحدة من الدول التي ساهمت بفاعلية في تفاقم الأزمة بسورية، وساعدت في نموّ القوة الإرهابية تحت ذريعة محاربة الإرهاب»، متهماً واشنطن بأنها «تركت داعـش تتمكن فـي سـوريـة مـن أجل تحقيق مآربها بعيدة الـمـدى، خصوصاً في المجالين الاقتصادي والسياسي».

ورأى شيخي في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن «أمن اسرائيل وتحقيق أجندتها في المنطقة من الضرورات القصوى بالنسبة لواشنطن، بالإضافة إلى تقزيم الدور الإيراني».

أما عن الدور الامريكي في التقارب الكردي، «فإن هذا الأمر ليس من أولويات واشنطن» بحسب شيخي، مضيفاً: «عندما تتحقق مصالحها تصبح قادرة على تحقيق ذلك بسهولة». ولفت إلى أن واشنطن «تعتمد الآن على قسد من دون وجود أي مشروع سياسي مشترك بينهما، بل فقط من أجل محاربة الإرهاب، لأن لواشنطن غايات أخرى».

وخلص إلى القول إن «التباينات في مشاريع ورؤى القوى السياسية الكردية لا تفضي إلى التقارب، والولايات المتحدة غير جادة في تحقيقه استجابة لمطالب تركيا، وتريد إبقاء قسد في حالة ضعف وارتباك، ولا تريدها أن تصبح المظلة العسكرية الوحيدة للقوى السياسية الكردية السورية».

وعرضت «العربي الجديد» الادعاءات بالعرقلة على مسؤولين عن الملف السوري بالخارجية الامريكية، وقال أحدهم، إن الولايات المتحدة تبقى ملتزمة بدعم شركائها المحليين وتشجيع الحوار بين الكورد لتحسين الاستقرار الإقليمي. وأضاف لا نزال نركّز أيضاً على تشجيع خفض التصعيد في المنطقة لتجنب التأثير على الاستقرار الإقليمي وجهود مكافحة داعش.

وأكد المسؤول نفسه أن «الممثل الأعلى لشمال شرق سورية (نيكولاس غرينجر)، يواصل العمل مع ممثلي المجتمع الكردي، جنباً إلى جنب مع السلطات المحلية في شمال شرق سورية، وبالتنسيق مع قنصليتنا العامة في أربيل ومع ممثلين في العراق، لتعزيز التعاون والوحدة بين الكورد».

الحوار الكردي ـ الكردي

وتوقف الحوار الكردي ــ الكردي في عام ٢٠٢٠ لعدم تحقيق نتائج، بسبب رفض «الاتحاد الديمقراطي»، إبداء مرونة إزاء بعض القضايا، أبرزها فكّ الارتباط بينه وبين حزب «العمال الكردستاني»، وتعديل العقد الاجتماعي، وإلغاء التجنيد الإجباري، ودخول «البيشمركة» السورية إلى الشمال الشرقي من سورية.

وكانت إحدى جولات الحوار سجلت تفاؤلا كبيراً حين توصل طرفا الحوار إلى إمكانية الاتفاق على أساس يقوم على أرضية «اتفاقية دهوك». وتنص هذه الاتفاقية، التي كان الطرفان توصلا إليها في عام ٢٠١٤، ولكن لم تفعّل، على تشكيل مرجعية سياسية كردية، على أن تكون نسبة تمثيل «حركة المجتمع الديمقراطي» (لاحقاً أحزاب الوحدة الوطنية الكردية التي تضمّ ٢٥ حزباً) فيها ٤٠ في المائة، و«المجلس الوطني الكردي» ٤٠ في المائة، و٢٠ في المائة للأحزاب والقوى غير المنخرطة في الجسمين السياسيين.

وتعليقاً على هذه التطورات، أبدى الباحث الكردي فريد سعدون، اعتقاده بأن «الامريكيين لم يأتوا إلى المنطقة كي يقيموا دولة كردية أو كيانا كرديا، وأنهم لا يرون أنفسهم مضطرين أو مجبرين على توحيد الصف الكردي ما دام الكورد منقسمين ولا هدف واضحاً لهم لتوحيد كلمتهم».

> **جمود يصيب الحوار الكردي في سورية رغم الجهود الامريكية**

ورأى أن «الامريكيين ينظرون إلى القضية ببراغماتية، ويسألون: ماذا نستفيد إذا اتحد الكورد وهل يخدم ذلك مشروعنا؟ هل يخدم هدفنا وخططنا في المنطقة وما الذي يمكن أن نكسبه أو نخسره وندفع من نفقات ومصاريف سياسية معنوية اقتصادية دبلوماسية عسكرية مقابل توحيد الصف الكردي؟».

وأضاف سعدون في حديثٍ مع «العربي الجديد»: «الامريكيون يبحثون عن مصالحهم، وما إذا كانت مصلحتهم تقتضي بتحقيق الوحدة الكردية. وأعتقد أنهم استراتيجياً ليسوا بحاجة لتوحيد كورد سورية لمساعدتهم على تحقيق مصالحهم، لأنهم قادرون على تحقيقها من دون الكورد».

ماذا بعد «موت» المفاوضات مع إيران؟

*المرصد/فريق الرصد

بحسب تقرير لمجلة «نيوزويك» الأمريكية ،تريد إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أن يعرف الجميع أنها تخلت عن محاولة إقناع طهران بالعودة إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ الذي يعرف رسمياً بخطة العمل الشاملة المشتركة. لكن أين يترك ذلك السياسة الأمريكية إزاء إيران؟

في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، أقر بايدن بأن الإتفاق النووي مع إيران «مات». وكان وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن أكثر ديبلوماسية، لكنه هو الآخر، أقر في مؤتمر صحافي الشهر الماضي، بأن «خطة العمل الشاملة المشتركة لم تعد مدرجة على أجندة الولايات المتحدة من الناحية العملية منذ أشهر عدة».

الإيرانيون لا يبدون اهتماماً بحالة الغيبوبة

ويقول دانيال آر. ديبيتريس في مجلة «نيوزويك» الأمريكية، إن الإيرانيين لا يبدون اهتماماً بحالة الغيبوبة التي دخلت فيها المفاوضات. وبينما يواصل الاقتصاد الإيراني الكفاح في مواجهة البطالة والتضخم المرتفع، فإن الحكومة الإيرانية استعادت بعضاً من عائدات النفط الخام التي خسرتها منذ العقوبات التي عادوت أمريكا فرضها عليها عام ٢٠١٨.

وأعلن صندوق النقد الدولي أن الصادرات الإيرانية من النفط قد زادت أكثر من الضعف منذ ٢٠٢٠، بعدما كانت بلغت أدنى مستوى لها عام ٢٠٢٠. ويذهب معظم النفط الإيراني إلى الصين، البلد الذي يعارض حملة الضغط الأمريكية على الدول الأخرى.

كما أن النشاط النووي الإيراني يواصل التقدم. وجاء في التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن المخزون الإجمالي لليورانيوم الإيراني المخصب قد بلغ ٣٦٧٣٫٧ كيلوغرامات، أي ١٢ مرة أكثر مما سمحت به خطة العمل الشاملة المشتركة. إن الإيرانيين يخصبون اليورانيوم اليوم بنسبة تصل إلى نسبة نقاوة بـ٦٠ في المئة، وهي أقل بخطوة من النسبة التقنية اللازمة لصنع قنبلة في منشأة فوردو التي تقع تحت جبل. وقد تم تقييد وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مواقع التخصيب، منذ أن أزال الإيرانيون بعض كاميرات المراقبة رداً على قرار للوكالة الدولية ندد بإيران.

خيارات محدودة لدى الولايات المتحدة

ولدى الولايات المتحدة خيارات محدودة بعدما أخفقت الديبلوماسية. إن إدارة بايدن، على غرار إدارات سابقة، تكرر أنها لن تسمح لإيران بحيازة أسلحة نووية تحت أي ظرف. ولا حاجة إلى مخيلة واسعة كي نفهم ماذا يعني البيت الأبيض بذلك: إن الولايات المتحدة ستقصف البنى التحتية النووية الإيرانية إذا ما اقتضت الحاجة. ومن أجل الضغط في هذه الناحية، بدأت أمريكا تدريبات عسكرية مع إسرائيل هذا الأسبوع.

لكن العمل العسكري محفوف بالمخاطر. وهناك سبب لسعي إدارات أمريكية سابقة إلى تجنب المبادرة أو تقديم المساعدة لعملية عسكرية، وعند إجراء حسابات الربح والخسارة، كان يتبين أن استخدام القوة لا يستحق العناء.

وفي حال لجأت الولايات المتحدة إلى القوة، فإن خسائر مصاحبة ستصيب المدنيين، بينما ستعمد إيران إلى رد انتقامي على ضربة أمريكية محتملة. وبما أنه سيكون على المقاتلات الأمريكية تحييد نظام القيادة والسيطرة الإيراني، واستهداف بطاريات الدفاع الجوي والمطارات من أجل ضمان سقوط أقل خسائر في الجانب الأمريكي، فإن إصابات ستقع لا محالة في صفوف المدنيين الإيرانيين. وسقوط مثل هذه الإصابات ستحدث ردة فعل حيال الولايات المتحدة وتعزز شعبية النظام الذي تسعى واشنطن إلى إضعافه. وبالنسبة إلى الإنتقام الإيراني، فإن شبكة القواعد الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط تمنح إيران خيارات عدة.

وخلص تقرير المجلة إلى أن الديبلوماسية ميتة في هذه اللحظة، وعلى الولايات المتحدة وإيران أن تسألا نفسيهما ما إذا كان يمكن إدامة الوضع الحالي.

طهران: أمريكا تصر على إجراء مفاوضات مباشرة مع إيران

في غضون ذلك قال وزير الخارجية الايراني حسين امير عبداللهيان إن الجانب الأمريكي يواصل التفاوض والمحادثات مع إيران، بما في ذلك إصراره على إجراء مفاوضات مباشرة مع إيران.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، انه فقد صرح وزير خارجية ايران في لقاء مع دانييل أورتيغا، رئيس نيكاراغوا، خلال زيارته إلى هذا البلد الواقع في أمريكا اللاتينية، في جزء من خطابه، بأننا ننظر إلى تقدم وتطور نيكاراغوا على أنه تقدم وتطور لإيران والمنطقة، مضيفا: ان دونالد ترامب الرئيس السابق للولايات المتحدة حاول جاهدًا خفض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر في ظل العقوبات، وفقًا لادعائه، ونحن في إيران حاولنا تحييد العقوبات.

وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية في إشارة إلى عملية مفاوضات رفع العقوبات: إن الجانب الأمريكي يواصل التفاوض والتحدث مع إيران، بما في ذلك إصراره على إجراء مفاوضات مباشرة مع إيران.

وخاطب رئيس نيكاراغوا: في الثقافة الإيرانية والإسلامية، لم نهرب أبدًا من طاولة المفاوضات وسعينا للحصول على المصالح الوطنية للبلاد بالسلطة والمنطق والكرامة.

الغارديان: انهيار محتمل للمفاوضات الغربية مع إيران

الى ذلك نشرت صحيفة الغارديان تقريرا كتبه المحرر الدبلوماسي، باتريك وينتور، بعنوان "أعضاء البرلمان الأوروبي يطالبون بإدراج الحرس الثوري الإيراني في القائمة السوداء" .

فقد دعا البرلمان الأوروبي إلى إدراج الحرس الثوري الإيراني في القائمة السوداء في أوروبا، وهي خطوة يخشى بعض السياسيين الغربيين من أنها قد تدفع إيران إلى الانسحاب من محادثات إحياء الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من أن البرلمان الأوروبي له دور استشاري فقط ، لكن من المقرر أن يجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين لمناقشة المزيد من العقوبات، وقد يجعل حظر الحرس الثوري الإيراني مطلبه الرئيسي.

وفي ردها الأولي، قالت إيران إنها ستعلن جيوش الاتحاد الأوروبي منظمات إرهابية إذا تم حظر الحرس الثوري الإيراني.

وقال بعض السياسيين الإيرانيين إن مثل هذه الخطوة – التي نفذها بالفعل دونالد ترامب في الولايات المتحدة – قد تؤدي إلى انهيار المحادثات بشأن إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، المصطلح الفني لاتفاق ٢٠١٥.

ويشرف الحرس على قوة الباسيج شبه العسكرية المتطوعة، والتي انتشرت ضد الاحتجاجات منذ منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي، والتي اندلعت بسبب مقتل مهسا أميني، ٢٢ عاما، بعد اعتقالها بزعم انتهاكها قواعد اللباس الإيرانية الخاصة بالنساء.

والحرس الثوري مسؤول أمام المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، وله قواته البرية والبحرية والجوية.

ويدعم العديد من أعضاء البرلمان الأوروبي الذين يدعمون حظر الحرس الثوري الإيراني أيضا إنهاء محادثات الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥.

وقالت هانا نيومان، عضوة البرلمان الأوروبي عن البرلمان الألماني "طالما استمرت الوحشية في مواجهة الاحتجاجات، لا ينبغي أن نتفاوض. طالما أن الحرس الثوري الإيراني يرهب شعبه والمنطقة ، يجب أن نعاملهم كإرهابيين ".

حسن نافعة:

النتائج المحتملة لفشل مفاوضات فيينا

السؤال الذي يجب أن ننشغل به أكثر من غيره في هذه المرحلة يتعيّن أن يدور حول ما قد يحدث للمنطقة وفيها، في حال فشل مفاوضات فيينا، بصرف النظر عن الإعلان رسمياً عن هذا الفشل من عدمه.

توقفت منذ شهور مفاوضات فيينا، التي استهدفت بحث إجراءات وشروط عودة الولايات المتحدة الامريكية إلى اتفاق البرنامج النووي الإيراني، الموقّع عام ٢٠١٥، والذي انسحبت منه إدارة ترامب عام ٢٠١٨. ومع ذلك، ما تزال إيران والولايات المتحدة حريصتين على عدم الإعلان رسمياً عن فشل هذه المفاوضات، الأمر الذي يمكن تفسيره بواحد من احتمالين:

الاحتمال الأول:

رغبة كل منهما في عدم الظهور بمظهر الطرف المتسبب في حدوث الفشل أو المتعجل في إعلانه، على الرغم من قناعتهما بوصول المفاوضات بينهما إلى طريق مسدود. وفي حال ثبوت صحة هذا الاحتمال، فمعنى ذلك أن إيران والولايات المتحدة أصبحتا مهيأتين نفسياً للتصرف على أساس أن

المفاوضات انتهت، وأن عليهما الاستعداد لمرحلة «ما بعد فيينا» والتفكير في شكل الخطوة التالية، سواء تم الإعلان رسمياً عن فشل المفاوضات أو لم يتم.

الاحتمال الثاني:

استخدام التجميد كموقف تفاوضي تكتيكي، لاعتقاد كل منهما بأن الظهور بمظهر الطرف غير المتعجل للتوصل إلى اتفاق يقوّي من موقفه ويضغط على الطرف الآخر لتقديم تنازلات إضافية، وهو ما يمكن ترجمته بممارسة دبلوماسية «حافة الهاوية». وفي حال ثبوت صحة هذا الاحتمال، فمعنى ذلك أن الأمل في التوصل إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة ما زال قائماً، وأن طرفَي المفاوضات يدركان جيداً أنه البديل الوحيد الأكثر رشاداً، مقارنة بالبدائل الأخرى التي تنطوي جميعها على مخاطر يصعب تحمّلها.

لا تتوافر لدينا معلومات كافية تساعد على ترجيح كفة أحد هذين الاحتمالين على الآخر، ومع ذلك، فمن الواضح أن إمكانية التوصل إلى اتفاق سوف تضعف بمرور الوقت، خاصة أن إيران تعي جيداً أن أي اتفاق يتم التوصل إليه قد لا يطبق إلا خلال فترة قصيرة تقل عن عامين، هي الفترة المتبقية من إدارة بايدن، وأن احتمالات نكوص الولايات المتحدة وخروجها منه مرة أخرى واردة، خاصة في حال وصول رئيس جمهوري من نوع ترامب إلى البيت الأبيض، عقب انتخابات الرئاسة الامريكية المقرر عقدها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام القادم.

لكن وجود مثل هذا الاحتمال لا يعني بالضرورة أن إيران قد اتخذت من جانبها قراراً بإغلاق باب التفاوض، وأصبحت تفضل الانتظار إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الامريكية القادمة، والأرجح أن إيران ما تزال راغبة بشدة في التوصل إلى اتفاق مع إدارة بايدن، إذا قبلت الأخيرة بكل شروطها، حتى ولو لم يطبق الاتفاق الجديد إلا لفترة قصيرة. فإيران في حاجة ماسة إلى رفع العقوبات، وتدرك في الوقت نفسه بأن إقدام أي رئيس امريكي قادم على إلغاء الاتفاق الجديد سيكون مسألة محفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وسيقوّي من موقفها هي أمام المجتمع الدولي.

لذا، أعتقد بأن السؤال الذي يجب أن ننشغل به أكثر من غيره في هذه المرحلة يتعيّن أن يدور حول ما قد يحدث للمنطقة وفيها، في حال فشل مفاوضات فيينا، بصرف النظر عن الإعلان رسمياً عن هذا الفشل من عدمه. في تقديري، أننا سنكون في هذه الحالة إزاء عدد من السيناريوهات المحتملة، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

السيناريو الأول: توجيه ضربة عسكرية واسعة النطاق لتدمير برنامج إيران النووي

وهو السيناريو الذي تفضّله «إسرائيل» وتسعى إليه بكل الوسائل المتاحة، وتحاول في الوقت نفسه إقناع الولايات المتحدة بأنه الوسيلة الأكثر فعالية لحرمان إيران من تصنيع سلاح نووي. وهناك مؤشرات متعددة توحي بأن الجهود الإسرائيلية الرامية لتحقيق هذا الهدف (إقناع الولايات المتحدة بالخيار

العسكري) على وشك أن تثمر، بدليل:

١- صدور تصريحات امريكية عديدة مؤخراً تؤكد أن الخيارات كافة، بما فيها الخيار العسكري، ما تزال مطروحة على الطاولة.

٢- قيام الولايات المتحدة و«إسرائيل» مؤخراً بإجراء مناورة عسكرية جوية مشتركة، قيل إنها تحاكي هجوماً على مواقع إيرانية انطلاقاً من الأسطول الامريكي الخامس.

٣- قيام عدد كبير من العسكريين الإسرائيليين والامريكيين على أعلى المستويات بتبادل الزيارات، التي وصلت وتيرتها، في الآونة الأخيرة، إلى درجة تكاد تكون غير مسبوقة. من المعروف أنه سبق لـ«إسرائيل» أن أكدت مراراً وتكراراً أنها ليست ملزمة بأي اتفاق يبرم مع إيران حول برنامجها النووي، وأنها لن تتردد في اللجوء إلى الخيار العسكري منفردة، إذا اضطرت إلى ذلك، لكني أعتقد أن «إسرائيل» لن تلجأ إلى الخيار العسكري إلا إذا ضمنت مشاركة الولايات المتحدة مباشرة، وهو ما أستبعده لأسباب عدة أهمها:

١-أن الولايات المتحدة تبدو غارقة حتى أذنيها في إدارة الحرب المشتعلة حالياً على الساحة الأوكرانية، فضلاً عن أنها تتحسب في الوقت نفسه لاحتمال تصاعد الصراع مع الصين حول تايوان، ولذا لا تريد حرباً أخرى في الوقت الراهن.

٢-أن احتمالات النجاح في تدمير البرنامج النووي الإيراني بضربة واحدة ساحقة ليست مؤكدة، والأرجح أن تظل إيران قادرة على الرد على أي هجوم مباغت قد تتعرض له، فضلاً عن أن حلفاءها في المنطقة لن يصمتوا، ما سيؤدي حتماً إلى تحوّل المواجهة مع إيران إلى حرب إقليمية شاملة يصعب على العالم احتمال ما قد يترتب عليها من نتائج، خاصة إذا تعرضت آبار النفط التي تعجّ بها المنطقة للضرب.

السيناريو الثاني: الإبقاء على السياسات الراهنة من دون تغيير

ما يعني استمرار العمل بنظام العقوبات القصوى المفروضة على إيران، وربما تشديدها وتوسيع نطاقها لتشمل قطاعات وأنواعاً أخرى، مع استمرار منح «إسرائيل» والدول المناوئة لإيران في الوقت نفسه، ضوءاً أخضر لتشديد ضغوطها على إيران، سواء بتقديم مساعدات للقوى المناوئة للنظام الإيراني في الداخل، أو بتضييق الحصار وممارسة أقصى أنواع الضغوط الممكنة على القوى الحليفة لها. لكن احتمال نجاح هذه الوسائل في حمل إيران على تغيير موقفها يبدو محدوداً، وذلك لأسباب عدة أهمها أن إيران:

١-تمكنت من تحمّل هذا النوع من الضغوط القصوى لفترة تقترب الآن من ٤ سنوات، بل واستطاعت خلالها زيادة قدراتها العسكرية وتوسيع نفوذها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢-لجأت إلى مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم بنسب أعلى بكثير من تلك المنصوص عليها في اتفاق ٢٠١٥، كردّ على انسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق، وبالتالي تمكنت من زيادة إنتاجها

ومخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة قد تصل إلى ٦٠٪، وربما تستطيع الوصول قريباً إلى نسبة ٩٠٪، ما يعني اقترابها من العتبة التي تمكنها من تصنيع السلاح النووي في الوقت الذي تريد.

٣-صمدت في وجه المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تخريب برنامجها النووي، باغتيال العلماء، أو إلى إسقاط النظام الإيراني من داخله، بإثارة الفوضى وزرع الفتن.

معروف أن «إسرائيل» مقتنعة تماماً بأن إسقاط النظام الإيراني هو الوسيلة الوحيدة لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي أو تصنيعه، وتبذل جهوداً مضنية لإقناع الولايات المتحدة بتبني سياسات تستهدف تغيير النظام الإيراني، سواء باستخدام القوة العسكرية أو بأي وسيلة أخرى، لكنها فشلت حتى الآن في تحقيق هذا الهدف. لكل هذه الأسباب، يبدو لي أن فرص نجاح هذا السيناريو تبدو ضئيلة للغاية.

السيناريو الثالث: تصعيد عسكري محسوب للصراع مع إيران

وذلك بإقدام إدارة بايدن على منح «إسرائيل» ضوءاً أخضر يتيح لها إمكانية تصعيد عملياتها المتنوعة ضد إيران، سواء من خلال مواصلة العمليات العسكرية وتكثيفها، والتي اعتادت أن تقوم بها ضد المواقع الإيرانية في سوريا، أو من خلال تكثيف عمليات التخريب والاغتيالات وتأليب الأقليات التي تقوم بها منذ فترة في الداخل الإيراني، مع الحرص في الوقت نفسه على ألا يصل هذا التصعيد إلى حد المغامرة باحتمال اندلاع مواجهة شاملة أو حرب إقليمية في المنطقة.

وفي تقديري، أن هذا هو السيناريو الأكثر ترجيحاً، وذلك لأسباب كثيرة، ربما يكون أهمها أنه يمثل حلاً وسطاً يجنب إدارة بايدن الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران، ويستجيب في الوقت نفسه للضغوط التي سوف تمارسها حكومة نتنياهو الجديدة على إدارة بايدن من أجل دفعه إلى المشاركة في مواجهة عسكرية مع إيران، خاصة وأنه يتوقع أن تحصل حكومة نتنياهو على دعم أكبر من جانب مجلس النواب، عقب فوز الحزب الجمهوري بالأغلبية في انتخابات التجديد النصفي التي جرت مؤخراً.

لكن، يتعين الانتباه إلى أن هذا السيناريو لا يخلو من تحديات. فتطبيق مفهوم «التصعيد المحسوب» يتطلب القيام بحسابات دقيقة تحتاج إلى معلومات قد لا تكون متوافرة بسهولة، ومن ثم فقد تخرج الأمور في أي وقت عن نطاق السيطرة، خاصة مع وجود حكومة إسرائيلية شديدة التطرف من نوع الحكومة الحالية التي تشكلت في «إسرائيل» مؤخراً بقيادة نتنياهو، وهي حكومة تضم أحزاباً صهيونية دينية تتعجل إشعال المعركة النهائية مع الفلسطينيين، وتعتقد أن الوقت قد حان للشروع في إقامة دولة «إسرائيل» التوراتية الكبرى على الفور، بما في ذلك إعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى. لذا، يتوقع أن تمر منطقة الشرق الأوسط قريباً بمرحلة صعبة يجب أن تتحسب الدول العربية لكل سيناريوهاتها المحتملة.

*الميادين .نت

إيليا ج. مغناير :

إسرائيل وإيران...
إنها الحرب المفتوحة المنضبطة

قام أحد الشباب الفلسطينيين، بقتل ٧ مستوطنين وجرْح ١٠ آخرين في القدس، في ضربةٍ موجعة لم تتوقعها إسرائيل في عاصمة فلسطين، حيث تنتشر قوات مدجّجة بالسلاح وتبسط سلطتها بقبضةٍ من حديد، أثبتت العملية النوعية سهولة اختراقها.

وقد ردّتْ تل أبيب، بإرسال طائرات صغيرة مسيَّرة، ضربتْ سقفَ أحد المباني التابعة لوزارة الدفاع الإيرانية في أصفهان، موقعةً خسائر في الخرسانة من دون إحداث أي أضرار أخرى تُذكر.

ولم تكتف بذلك، بل هاجمت طائراتُها قافلةً إيرانية تحمل مواد غذائية، وهي تدخل الأراضي السورية من دون إيقاع خسائر بشرية.

فماذا يحاول الطرفان فعله وما الضوابط والمكتسبات، ومحتوى الرسائل المتبادلة؟

بدايةً تجدر الإشارة إلى أن العمليات المنفردة التي يقوم بها الشباب الفلسطيني، ومنهم حَمَلة الهوية الإسرائيلية، دليل على تَمَسُّك الفلسطينيين بأرضهم وقضيتهم التي لم ينسوها رغم حداثة سنّهم، ما يدل على سقوط رهانات على أن الجيل الجديد لن يتمسّك بقضية فلسطين لأنه لم يَعِشْها ولم يكن مولوداً أيام منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الأخرى التي قامت بعمليات لا تُعد ولا تُحصى ضد إسرائيل لدفع عملية السلام التي لم تأتِ بنتيجة تُذكر.

> تل أبيب تعلم من يقف خلف هؤلاء الذين يختارون ضرباتهم

وتالياً، فإن الشعبَ الفلسطيني أَثْبَتَ أنه متمسّكٌ بتحرير أرضه وأن قوة إسرائيل العسكرية التي لا تضاهيها أي قوة أخرى في الشرق الأوسط، لا تخيفه ولا تثنيه عن قضيته المحقة ولن تمنعه من مواصلة المسيرة.

لكن قيام شبان لا ينتمون لأي فصيل بمهاجمة المستوطنين والجنود، يفاجئ إسرائيل من جهة ويريحها من جهة أخرى.

فهو يفاجئها لأنها لم تتعوّد على عمليات لا تتنافس فيها المنظمات الفلسطينية على تبنّيها والتفاخر بها.

وهذا جزءٌ من أخطاء المنظمات المتعددة التي تتسابق للتباهي بالمسؤولية، فتدفع إسرائيل للانتقام منها وقتْل قياديها وملاحقتها تحت عنوان الدفاع عن النفس.

إلا أن عدم تبنّي أي منظمة لعملية القدس – وعمليات عدة أخرى سابقة ولاحقة كما يبدو – يُخْرِج إسرائيل من الإحراج الذي كانت ستجد نفسَها فيه.

وبالتالي فهي غير مضطرة لشنّ ضربات لتقتل قياديين من «حماس» أو «الجهاد الإسلامي» – لو كان أياً من هذين التنظيمين أعلن مسؤوليته عن العملية – ويمكن أن تتدحرج إلى حرب لا تريدها تل أبيب في الوقت الراهن بسبب انشغال العالم بنتائج الحرب الأوكرانية.

ولذلك فإن إسرائيل – التي تعرف أسلوب التنظيمات الفلسطينية – تذهب مباشرة لضرب أهداف ترتبط بإيران. فقد اغتالت قياديين في الحرس الثوري في سورية معنيين بتقديم الدعم المالي والعسكري والتجهيزي لفلسطينيي الداخل.

وضربتْ في العمق الإيراني لتردّ على مَن يعتبرهم العالم «ذئابا منفردة»، لأن تل أبيب تعلم مَن يقف خلف هؤلاء الذين يختارون ضرباتهم دائماً بعد الضربات الإسرائيلية لقافلات أو الاغتيالات في سورية أو إيران.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل اكتشفت المسيَّرات الإيرانية التي نشطت انطلاقاً من سورية في نقل الأسلحة المتطورة والذخائر والقطع المتطوّرة التي يحتاج إليها المقاومون في الداخل. ولم تستطع وقف الدعم الإيراني اللوجستي للفلسطينيين حتى ولو استهدفت مراراً قواعد الانطلاق في بلاد الشام.

وما عمليّتا المسيَّرات في أصفهان وضـرب ثلاث شاحنات من أصل قافلة دخلتْ الأراضي السورية، إلا من ضمن إطار الرد والرد المتبادل بين إيران وإسرائيل.

وهاتان العمليتان لم تسفرا عن خسائر لطهران، لأن الهدف الإسرائيلي كان يقضي بتوجيه رسالة مفادها «بأننا ندرك مَن يقف خلف العمليات المجهولة وأننا نستطيع الردّ في مسارح متعددة».

وتالياً فإن إرسال مسيّرتين إلى الداخل الإيراني، إشارة إلى أن تل أبيب لديها عملاء أو حلفاء في الداخل – مثلما لإيران في فلسطين – وأن مسيّرات تحمل بضعة كيلوغرامات من المتفجرات، لن تحدث أي ضرر بمحتويات المبنى التابع للدفاع الإيرانية ولن يستفزها لأن هذه المسيَّرات الصغيرة تُستخدم في أكثر الأحيان ضد الأفراد في عمليات اغتيال في شكل فردي أو ضدّ هدفٍ داخل سيارة غير مضادة للرصاص.

> الهدف الإسرائيلي كان يقضي بتوجيه رسالة

من هنا، فإن إسرائيل - التي تملك طائرات تستطيع التحليق لساعات وتحمل عشرات الكيلوغرامات من المتفجرات - كانت تستطيع استخدام إمكاناتها المتوافرة، لكنها لم تشأ دفْع طهران لردّ فعل تتضرر منه سمعة ومصالح إسرائيل ويحيد النظر عن الحرب الدائرة مع روسيا في أوكرانيا، وهو ما من شأنه، إذا حصل ذلك، اغضاب الولايات المتحدة.

ولم تستهدف إسرائيل قافلة تحمل أسلحة متطورة، لأنها تدرك أن حلفاء إيـران يصنعون الصواريخ داخل الدول التي يتواجدون فيها. وتالياً فإن عهد نقل الأسلحة المتطورة قد ولىَّ.

وما ضرب قافلة غادرت الأراضي العراقية إلا رسالة لبغداد بأننا «نَراكم ولن نضرب داخل الأراضي العراقية» - بعد الإنذار الامريكي لإسرائيل بتفادي ضربات في الداخل العراقي كي لا تنقلب النتائج ضد الوجود الامريكي هناك- ولكن داخل سورية.

ومن خلال تقدير العمليات العسكرية، فبعد مئات الضربات منذ اندلاع الحرب في سورية، تأكدت تل أبيب أن دمشق لن ترد لأنها لا تريد فتح معركة في الوقت الراهن لهشاشة الوضع الاقتصادي والعقوبات القاسية التي يفرضها الغرب على الشعب السوري ليَحمله على الانقلاب على الدولة.

لكن الأمور يمكن أن تتغير مستقبلاً، خصوصاً أن موسكو «عدلت في مواقفها الرمادية» وبدأت تتخذ مواقف أكثر إدانة ضد إسرائيل لتدخّلها العسكري وضرباتها في سورية وإيران.

إنها رسالة منضبطة ومدروسة، والعمليات المجهولة ليست فعلاً مجهولة، كما يُراد إظهارها لأن الأطراف المعنية تعلم تفاصيل الرسائل التي تحملها هذه الضربات ومَن يقف خلفها.

وتحاول إسرائيل استخدام السلطة الفلسطينية لمحاربة ظاهرة الشباب المقاوم والـذي لا ينتمي لأي فصيل معروف، خصوصاً بعدما وَعَدَ وزير الخارجية الامريكي انتوني بلينكن ان بلاده ستدرّب قوات السلطة لمكافحة هذه الظاهرة المُرْبِكة لإسرائيل.

ومن المعلوم أن عشرات الآلآف من عناصر الشرطة الفلسطينية يعملون تحت عنوان التنسيق الأمني مع إسرائيل للمحافظة على أمن الاحتلال وملاحقة المقاومين وسجنهم.

إنها حرب مفتوحة، لأن إيران تعتبر إسرائيل عدواً عقائدياً منذ ٤٣ عاماً، وهي تعمل بكل ما في وسعها لدعم حلفائها خصوصاً في فلسطين لتُبقي الصراع مفتوحاً ومشتعلاً.

لكن هذه الحرب لا تتخذ منحى أوسع وأكثر فتكاً لأن الطرفيْن لا يريدان لها أن تذهب نحو التدهور المطلق ريثما تنضج الأمور وينجلي غبار المعركة بين موسكو وواشنطن، ليتحدد المسارُ المستقبلي في الشرق الأوسط، مع روسيا... منتصرة أم منهزمة.

*صحيفة «الراي» الكويتية/تقارير خاصة

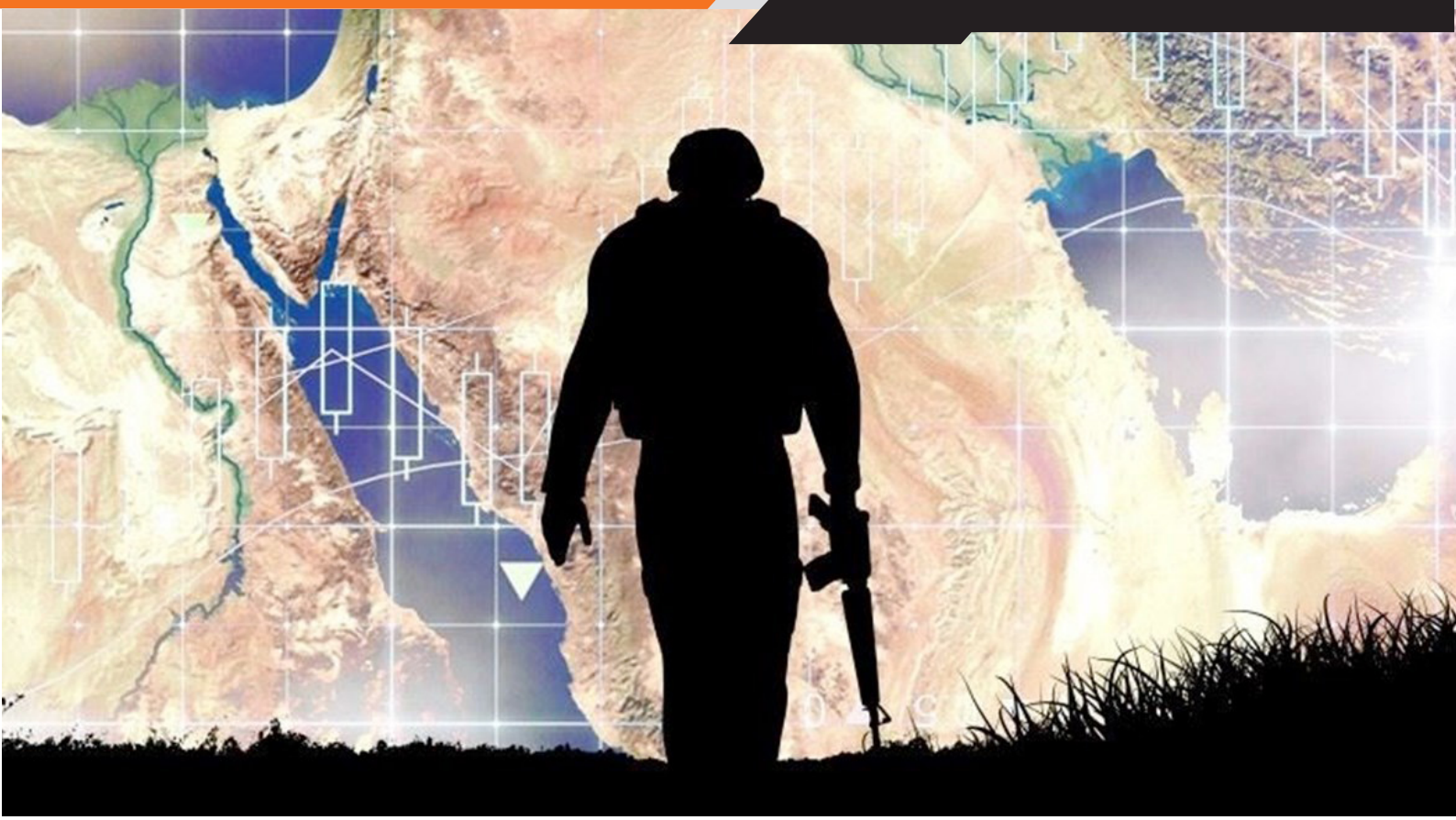

كفاح محمود كريم

تصادم الهويات في الشرق الاوسط

إن المنطقة اليوم تدفع ثمن تلك السياسات الفاشلة والشمولية في إقصاء المكونات القومية والعرقية

لقد كان وما يزال الشرق الأوسط نقطة ارتكاز عالمية قلقة تتنافس وتتصارع وتتوازن فيها وعليها القوى الدولية الكبيرة اقتصادياً وعسكرياً، ليس اليوم بل عبر حقب التاريخ تعرضت هذه المنطقة من العالم إلى صراعات بين الأقـوام والكيانات حتى احتضن ترابها ملايين المتصارعين في حروبٍ قاسية، سادت فيها أقـوام ثمّ بـادت، واختلطت الأعـراق فيها والأنساب حتى تشابهت السحن والعادات، ورغم ذلك لم تنجح معظم تلك الكيانات

> فشلت تلك الأنظمة في إيقاف عجلة التصادم وإقامة دولة المواطنة

في أن تضع خارطة طريق لتنظيم تلك الهويات على أساس التفاعل وملاقحة الحضارات بديلاً للتصادم والإقصاء الذي أنتج عشرات الحروب وأضاع مئات الفرص الذهبية للتطور والتقدم.

إن اتفاقية سايكس بيكو السرية بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٦م، وموافقة إيطاليا وروسيا على تقسيم قلب الشرق الأوسط وتوزيع غنائمه بينهم عقدت أوضاع المكونات الأصغر لولا أن اتفاقية سيفر في عام ١٩٢٠م منحتهم بارقة أمل لتحقيق مطالبهم في إنشاء دولة كردية، إلا أن معادة الصلح في لوزان بعد ثلاث سنوات -أي في عام ١٩٢٣م- ألغت اتفاقية سيفر ونسفت تلك الأحلام التي وعدت الكرد بتحقيق حلمهم في إقامة دولتهم كبقية الشعوب التي نالت استحقاقاتها كجزء من مخرجات تلك الاتفاقيات، و أعطت إشارة البدء لحقبة من الصراعات الدموية التي وصفها أحد الدبلوماسيين الأمريكان في حفل توقيع معاهدة الصلح بأن الموقعين عليها إنما وقعوا على حقبة من الحروب والمآسي!

ولم تلبث سنوات قليلة حتى تحققت نبوءة الدبلوماسي الأمريكي، حيث مزّقت تلك الاتفاقية في لوزان العيش المشترك بين المكونات المختلفة عرقياً وثقافياً، دينياً ومذهبياً، وكانت بداية لاشتعال الحروب وحقبة التصادم بعد سنوات ليست طويلة وبالذات بعد قيام دولة تركيا الحديثة التي وضع أسسها كمال أتاتورك وما تلاها من أنظمة الانقلابات في كلّ من العراق وسوريا وإيران بمختلف توجهاتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لكنها كانت تشترك تماماً في معالجاتها لقضية المكونات وبالذات المكون الأكبر في الشرق الأوسط الذي أهمل في اتفاقيات سايكس بيكو ولوزان، وأقصد هنا الكرد في أجزاء وطنهم المجزئ إلى أربعة أقسام في كلّ من تركيا وإيران والعراق وسوريا، حيث فشلت تلك الأنظمة في إيقاف عجلة التصادم وإقامة دولة المواطنة التي يرتقي فيها الانتماء على كلّ الهويات والثقافات، لأنها اختزلت المواطنة في الانتماء إلى القومية الأكبر والانصهار فيها، واستخدمت عمليات التتريك والتفريس والتعريب سيئة الصيت مع الكرد وغيرهم.

إن المنطقة اليوم تدفع ثمن تلك السياسات الفاشلة والشمولية في إقصاء المكونات القومية والعرقية، وما يحصل الآن في كلّ من تركيا وايران

> مزقت اتفاقية لوزان العيش المشترك بين المكونات المختلفة

والعراق ولبنان وسوريا واليمن، ومتوقع أن يحصل في المغرب والجزائر وليبيا والسودان، إنما يؤكد فشل وانهيار الأنظمة الشمولية القومية والمذهبية المتشددة، التي ما تزال تصرُّ على نهج إلغاء الآخر المختلف قومياً أو دينياً أو مذهبياً، وفرض إرادة المكون الأكبر دون الأخذ بحقوق الآخرين الشركاء في الأرض والمال، مما يرفع وتيرة التصادم بين الهويات القومية والعرقية والمذهبية، وخير دليل على استمرار هذا النهج هو النزف الدائم في فلسطين وتركيا وإيران وسوريا واليمن، التي خسرت فرصاً ذهبية للتطور والتقدم لما حباها الله بثروات وإمكانيات تتفرد بها في المنطقة.

ما يجري اليوم من دوامة العنف والعنف المضاد وما يتعرض له إقليم كردستان العراق من هجمات صاروخية ومدفعية تركية وإيرانية لملاحقة معارضيهما الهاربين إلى العراق منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي يؤكد وبعد قرن من الزمان على فشل تلك الاتفاقيات القديمة، وفشل الأنظمة والكيانات التي تستمد قوتها وتطيل بقائها في السلطة على هذا التصادم الدموي بين الهويات القومية والثقافية.

وقد آن الأوان لوضع حلول جذرية لأخطاء فظيعة وقعت فيها الدول العظمى وتسببت في إنتاج مآسي وكوارث بين الشعوب، وحريٌ بها اليوم وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا التي كانت تتقاسم العالم، وما تزال تهيمن على مقدراته ومستقبله، أن تعمل مع ممثلي المكونات المتضررة في هذه الدول، لوضع أسس خارطة طريق جديدة لاتفاقية دولية ضامنة، ترسم حدوداً للتعايش السلمي والحضاري بين المكونات، بما يضمن حقوقها السياسية والثقافية من خلال تشريع قوانين لحمايتها وإتاحة فرصة لإنشاء نظام جديد في المنطقة بعيداً عن ذلك الإرث الفاشل من سياسة الشراكة القسرية والاحتواء، وتطوير نظم الإدارة السياسية والثقافية والاقتصادية بما يمنح تلك المكونات حقوقها أما بنظام فيدرالي كالنموذج العراقي في حلّ القضية الكردية أو باستفتاء على حق تقرير المصير كما حصل في كلّ من جيك وسلوفاكيا وتيمور الشرقية وجنوب السودان والعديد من الأقاليم والدول الفيدرالية المتعددة الهويات كما في بلجيكا وسويسرا والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

*ايلاف

ابراهيم العبادي:

المراجعات السياسيَّة

تبادر الانظمة والحركات والاحـزاب السياسية إلى مراجعة فكرها وخطابها وتجربتها، اذا امتلكت رؤية للمواكبة والتجديد والاستيعاب، لا يمكن لأي حركة أو حزب ان تحافظ على رضا جمهورها الذاتي ومحازبيها وترغب في توسيع رقعة حضورها ومساحة تأثيرها، ما لم تستجب للمستجدات الفكرية والسياسية والقيمية، عالم اليوم يضج بالمشكلات والتحديات المنظورة وغير المنظورة، ومن وحي التجارب والممارسات والاساليب المتكاثرة، تتكيف حركات واحـزاب بمرونة وحيوية وتتخلف أخرى لجمودها وعدم قدرتها على قراءة الواقع بذكاء اجتماعي وعقل عملي فعال.

وقد يكون ذلك بسبب هيمنة فكر القادة التاريخيين وتقديس ميراثهم السياسي، والدوران في حلقة الأصالة دونما حساب للمعاصرة ومتطلباتها واستحقاقاتها، وقد يكون بسبب افتقاد العقول المفكرة (جدب فكري) وضعف القدرات الثقافية، والممانعة التي يبديها (الحرس القديم) للقوى الجديدة ذات التطلعات المتجددة، فقد عانت الحركات الاسلامية من عقدة القيادات التاريخية والرموز الكبيرة وجيل التأسيس، كما أسهم العمل السري واقتصار اتخاذ القرارات وصنع الافكار والسياسات على الحلقات القيادية الكبرى.. في سد منافذ الاستماع لما يجول في عقول القواعد الشبابية، وحالت الصرامة

> اختلاف فاحش في الرؤية بين من يسعى إلى اعادة النظر في القراءة السابقة وبناء رؤية جديدة

التنظيمية وغياب التشاورية والديمقراطية دون احداث التغيير الضروري في الهرمية القيادية، بما يحرك السكونية ويعود بالحيوية المطلوبة.

كان هذا باختصار ما تعلق بالجانب الذاتي والعالم الداخلي، فقد اهملت الكثير من الحركات الاسلامية هذه القضايا، ولم تنتبه اليها، كما لم ينتبه الكثير منها إلى الجانب الموضوعي أو العالم الخارجي، خصوصا علاقة الفكر بالسياسة، كان السؤال الأكثر إلحاحا على جميع الحركات الاسلامية، والتي لم تستطع الاجابة عليه، ما هي السبل التي اعتمدتها وجعلتها منهاج عمل لتحقيق هدفها في (اعادة الحياة الاسلامية) إلى سابق عهدها، كي يسود الاسلام نظاما وتشريعا وفكرا وثقافة واخلاقا كما تريد؟

هناك اختلاف فاحش في الرؤية بين من يسعى إلى اعادة النظر في القراءة السابقة وبناء رؤية جديدة، وبين من يريد الاستمرار في نهج الخروج على الحكام والانظمة السياسية (الطاغوتية) والنظام الدولي والثقافة الاجتماعية بفكر الجهاد والقتال والنكاية والشدة والغلظة، بما يستلزم إباحة الدماء وهدم العمران وشن الحروب والمبالغة في العنف المسلح، وفرض الخيارات القاسية وتطبيق مفاهيم التكفير والردة والبراءة، كما تفترضها النصوص التأسيسية.

تجارب بعض الحركات التي عاقرت هذا الفكر، انتهت بها إلى مراجعات شهيرة، كالتي حصلت في مصر بعد البيان الشهير الذي اصدرته الجماعة الاسلامية في تموز ١٩٩٧ لوقف العمليات العسكرية ضد اجهزة الدولة المصرية والسياح الاجانب، هذا البيان فتح الباب لنقد ذاتي وتطور إلى اعادة فهم للكثير من المفاهيم التي لم تكن تقبل النقاش فيما سبق، هذا ما أثار ردود فعل وهجمات مضادة من الرافضين الذين اتهموهم بالتراجع عن المبادئ والاصول، حتى أن رمزا جهاديا معروفا هو (طارق الزمر) اصدر بعد ذلك كتابا اسماه (مراجعات لا تراجعات) عام ٢٠٠٨ للرد على ذلك، تناولت المراجعات قضايا الغلو في الدين والتكفير والجهاد، والتعامل مع اهل الكتاب، والحاكمية والموقف من تفجيرات تنظيم القاعدة والاخطاء والاخطار الناتجة منها، تلت ذلك مراجعات لتنظيم الجهاد المصري عام ٢٠٠٧، نشرها الدكتور سيد امام الشريف في الصحف، كما صدر عن الجماعة الاسلامية المقاتلة في ليبيا كتاب حمل اسم المراجعات ايضا، وبالاجمال فإن قسما من ما يسمى بالتيار الجهادي كان هو المبادر إلى هذا اللون من المراجعات، بعد سلسلة من المواجهات الدامية الطويلة.

اما اللون الاخـر من المراجعات فقد اختصت به الحركات الاسلامية غير المسلحة، والتي دخلت في صدامات غير مسلحة مع الانظمة، ثم سنحت لها الفرصة لممارسة العمل السياسي والدعوي والمشاركة بالسلطة، عبر النظم الانتخابية التي تبيحها الممارسة الديمقراطية، وهذه الحركات بدأت بالمراجعة بمستويات متعددة منها

> تجارب بعض الحركات التي عاقرت هذا الفكر، انتهت بها إلى مراجعات شهيرة

القبول بالديمقراطية بعدما كانت تعدها كفرا والتعامل مع العلمانيين، والتعايش مع العلمانية الحاكمة، والقبول بالواقع السياسي الداخلي والخارجي القائم، والتوقف عن العمل والدعوة إلى اقامة نظام اسلامي ديني وفق منظور الخلافة التاريخي، واستبدال هذا النهج بنهج اسلمة الحياة تدريجيا وقيادة الحكومات لتحقيق تلك الاسلمة، هذا المنهج شمل حركات النهضة التونسية و(مجتمع السلم) (النهضة) الجزائرية والتوحيد والاصلاح والعدالة والتنمية، المغربيتين، وقبلها اخوان مصر والسودان والاردن التي شاركت في السلطة على مراحل مختلفة قبل ان تعود للصدام مع اجهزة الدولة بدرجات مختلفة.

ويمكن عد حزب العدالة والتنمية التركي المثال البارز على الحركات التي تفكيفت مع الواقع السياسي والدستور القائم، أن النموذج التركي يصلح وحده للدراسة المعمقة لمرونته وبراغماتيته وقدرته على الافلات من عوائق قانونية واجتماعية وثقافية كثيرة، بما مكنه من الوصول إلى السلطة وممارستها من الباب الواسع وكسب الجمهور واقناعه بالانجاز التنموي والاقتصادي وليس أستغراقا بالفكر والايديولوجيا، والكلام الكثير عن الخطوط الحمر ونماذج الاباء التاريخيين.

يلاحظ أن مستويات النجاح التي احرزتها بعض هذه الحركات رغم تفاوتها، تعكس قدرة على الاقتراب من ما يطلق عليه (فقه الواقع ووعي الاولويات)، وقد جنبها ذلك الصراعات المسلحة والحصارات الداخلية وتلك العابرة للحدود، لكنها لم تنج بالكامل من نقد الاجنحة المحافظة وشكوك القوى المناوئة. الدرس الكبير الذي تقدمه هذه المراجعات أنها فتحت مسارات جديدة ورؤى مغايرة لما كان يعتقد يوما أنها خطوط حمر وحقائق نهائية، في الجهة الاخرى ظلت حركات اخرى تعيش صنمية الافكار والمناهج وجمود الخطاب والرؤية، بما يعكس انفصالا عن الواقع والعيش بالاوهام، كما هو حال حزب التحرير الذي يمثل نموذجا للتصلب الفكري والجمود السياسي، يكفي مثالا على ذلك أن انصار الحزب في بلجيكا يخرجون في تظاهرات تدعو إلى اقامة حكم الشريعة في هذا البلد الاوربي الذين يدين أكثر سكانه بغير الاسلام ولا مشكلة تشريعية أو سياسية يكابدونها، ويسمح قانونه لأمثال محازبي حزب التحرير بالحصول على اللجوء السياسي والانساني هربا من دار الاسلام (مواطنهم الاصلية) حيث فشلوا في اقامة حكم الشريعة، إلى بلجيكا (دار الكفر)، ليمارسوا مهمتهم الجهادية، وهذا هو الاساس الفكري المتطرف وغير المعقول الذي يغذي فكر السلفيات القتالية التي عاثت في بلاد المسلمين قتلا وتدميرا وقدمت للناس ثقافة الموت لا ثقافة الحياة والبناء، فتحكيم الشريعة عندهم هي الحل، بغير توفير شروطها ومقتضياتها وتهيئة مستلزماتها، بما فيها قناعة الجمهور سلميا لا اكراهيا.

فايز رشيد :

حرب روسيا و«الناتو»

صدقت كافة التحليلات السياسية والتوقعات من أن الحرب الروسية الأوكرانية ستطول مدتها، فقد بدأت في شباط/فبراير ٢٠٢٢، وستنهي عامها الأول قريباً، ويبدو أنها ستطول كثيراً بسبب امتداداتها وكثرة الأطراف والدول المتورّطة فيها.

لقد قررت واشنطن تزويد أوكرانيا بدبابات «أبرامز» المتطورة، وجاء ذلك بعد ضغط دول حلف «الناتو» على ألمانيا بتزويد كييف بدبابات «ليوبارد» المتطورة أيضاً، وهما نوعان من الدبابات سيلعبان دوراً محورياً في تقوية الجيش الأوكراني في معاركه ضد روسيا، عدا أنواع السلاح المتطورة الأخرى التي تمد بها دول الحلف أوكرانيا في مواجهة روسيا التي اعتبرت خطوات «الناتو» تصعيداً خطراً ضدها.

ولذلك تبحث موسكو في زيادة عديد عسكرييها إلى مليون ونصف المليون جندي، وهذه هي الحرب الأولى التي تُجبر موسكو للوصول إلى هذا الرقم المرتفع في عديد جيشها. حتى في ظل الحرب الباردة لم تقم موسكو بهذه الخطوة، كما تبحث دول الحلف خطة طارئة، وتشكيل قوات خاصة لإنقاذ ما تصفه ب«الهدف رقم ١» وهو الرئيس الأوكراني زيلينسكي.

وقد كشفت صحيفة «صن» البريطانية أن هذه

المهمة ستتولاها قوات بريطانية خاصة، إضافة إلى قوات من مشاة البحرية الأمريكية تتمركز في قاعدة أمريكية في جمهورية ليتوانيا، وهي إحدى جمهوريات البلطيق الثلاث التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي قبل انهياره عام ١٩٩١.

إن ما يقوم به «الناتو» من تأييد وتسليح واسع لأوكرانيا ليس مردّه بالطبع إلى إظهار التأييد المنقطع النظير لأوكرانيا فقط، وإنما هدفه أيضاً إضعاف روسيا من جهة، ووضع قواعد عسكرية لحلف «الناتو» في الأراضي المجاورة لها، كهدف متقدّم للحلف في حال وقوع أحداث ساخنة في القارة الأوروبية تستدعي تدخلاً مباشراً من الحلف. ولطالما سعت الولايات المتحدة منذ أيام الحرب الباردة، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى إيجاد قواعد عسكرية لها ولدول الحلف عموماً في الجمهوريات المجاورة لروسيا أو القريبة من أراضيها، وهذا ما مارسته في جمهوريات البلطيق الثلاث: لاتفيا، وليتوانيا وإستونيا. من جانبها، فإن روسيا بدأت في تمتين علاقاتها مع جمهورية بيلاروسيا. للعلم فإنه إبان الحقبة السوفييتية كانت روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا أقرب الجمهوريات بعضها إلى بعض.

بالنسبة ل«الناتو»، فعلاقاته مع روسيا ظلّت محكومة ببعض التوتر على خلفية العهد السابق، ولذلك فإن المعسكر الغربي ينفخ في كور النار المشتعلة بين روسيا وأوكرانيا، ويعمل بكافة الوسائل لإدامة حالة التوتر معها.

من جهتها، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إن الاتحاد الأوروبي لن يتراجع عن دعمه لأوكرانيا وطالبت بمحاسبة روسيا، وقالت «إنها لن تفلت من العقاب على ما اقترفته في أوكرانيا».

من جهة ثانية، فإن العقوبات التي اتخذتها دول حلف «الناتو» ضد روسيا أظهرت أنها سلاح ذو حدين. فمن جهة: صحيح أنها تؤثر في روسيا لكنها أيضاً تركت تأثيرات كبيرة في كافة الدول الأوروبية، إنْ من حيث تقليص كمية الغاز الروسي إليها، وهي في أمسّ الحاجة إليه، أو في ارتفاع أسعار العديد من المنتوجات، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية منها، أو من حيث تصاعد التضخم، هذا على الرغم من ادعاء الاتحاد الأوروبي أن دوله نجحت خلال أقل من عام في تقليل اعتمادها على الوقود الروسي وسيطرت على الأسعار.

> **العقوبات التي اتخذها الناتو ضد روسيا أظهرت أنها سلاح ذو حدين**

على المدى القريب، ليس هناك ما يلوح في الأفق من أن حلولاً قريبة للصراع الدائر حول أوكرانيا ستأخذ طريقها إلى التنفيذ الفعلي.

مجمل القول أن دول «الناتو» تستغل الفرصة في ما اصطلح على تسميته ب«الحرب الأوكرانية» لابتزاز روسيا وإضعافها أكثر ما يمكن. من جانبها، فإن الأخيرة ماضية في تقوية أسلحتها وتطويرها ومعالجة تبعات الحرب التي تشنّها دول حلف «الناتو» عليها.

*صحيفة «الخليج»الاماراتية

الموسم الثاني للإنصات المركزي